التعداد العام للسكان والمساكن
POPULATION & HOUSING CENSUS
2015

الظروف السكنية وخصائص الأسرة

دراسة تحليلية استناداً إلى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن، 2015

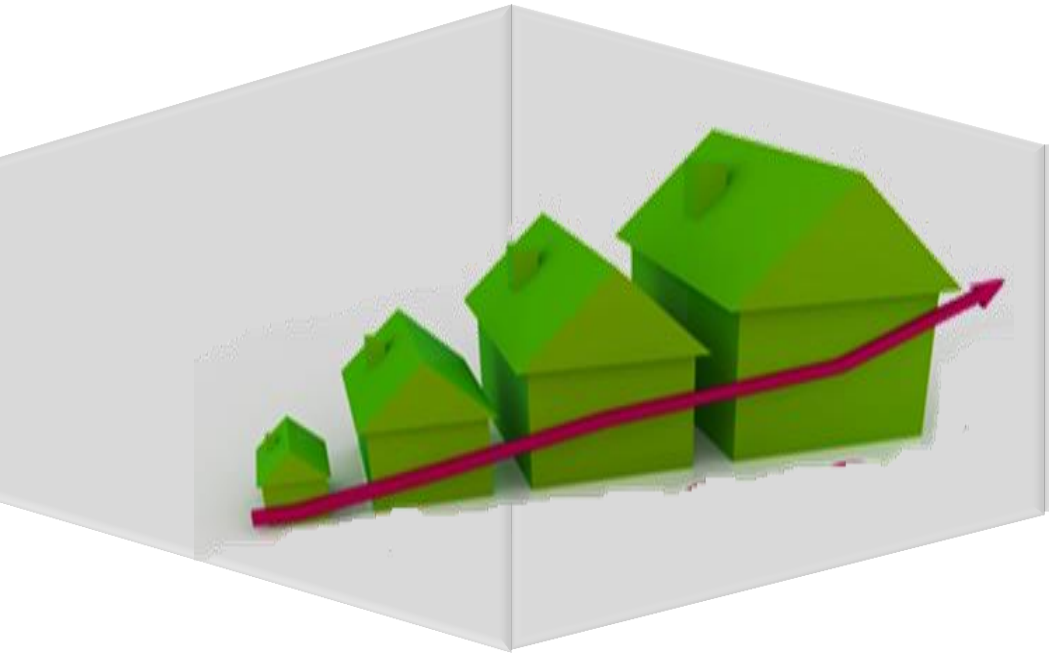

التعداد العام للسكان والمساكن،2015

دائرة الاحصاءات العامة

الأردن، 2017

الملخص التنفيذي

تأتي هذه الدراسة بهدف تحليل الظروف السكنية في الأردن من خلال إلقاء الضوء على المؤشرات التى ترصد الظروف السكنية في عام 2015 مقارنةً مع عام 2004 استناداً إلى البيانات التي وفرتها التعدادات العامة للسكان والمساكن 2015 و2004، وذلك من أجل توجيه أنظار راسمي السياسات ومتخذي القرارات إلى أهمية دراسة الظروف السكنية للأسر في الأردن وإيجاد الحلول المناسبة في الوقت المناسب وذلك من خلال المعلومة الإحصائية التي أصبحت من أهم الأدوات في النقاش العام والتخطيط ورسم السياسات المتعلقة بالإسكان. وتضمنت الدراسة خمسة فصول رئيسية وهي منهجية الدراسة، النمو الديمغرافي والظروف الإجتماعية والإقتصادية ودورها في الضغط على الظروف السكنية، المخزون السكني والنمو السنوي لأعداد المباني والمساكن والأسر، بيئة المسكن، والسلع المعمرة وأجهزة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وفيما يلي أهم النتائج:

- ارتفع عدد الأسر (الخاصة والجماعية) في الأردن من 941,467 أسرة عام 2004 إلى 1,953,194 أسرة عام 2015، وبنسبة زيادة مقدارها 107% خلال فترة مابين التعدادين.
- ارتفع عدد المساكن في الأردن من 1221055 مسكناً عام 2004 إلى 2350490 مسكنًا عام 2015، وسجلت محافظة العاصمة أعلى نسبة للمساكن في المملكة حيث بلغت 45.6%، تلاها محافظة إربد وبنسبة بلغت 17.0% ومن ثم محافظة الزرقاء وبنسبة 13.3%، في حين سجلت محافظة الطفيلة أقل نسبة للمساكن في المملكة حيث بلغت 1.0%
- 92.5% نسبة الزيادة في عدد المساكن حسب بيانات تعداد 2015 مقارنة مع تعداد 2004، وبزيادة سنوية مقدارها 102676 مسكناً.
- فاقت الزيادة السنوية في أعداد المساكن والبالغة 102,676 مسكناً الزيادة السنوية في أعداد الأسر والبالغة 91,975 أسرة.
- تتركز المباني في ثلاث محافظات رئيسية هي العاصمة وإربد والزرقاء، حيث تضم ما نسبته 61% من اجمالي مباني المملكة في عام 2015.
- ارتفاع أعداد المباني إلى 888028 مبنى في عام 2015، مقارنة مع 634909 مبنى في تعداد 2004 والبالغ.

- شكلت المباني التقليدية (عمارة، دار، فيلا) ما نسبته 89.5% من مجموع المباني في المملكة، في حين شكلت المباني الهامشية (براكية، بيت شعر، كرفان واخرى) ما نسبته 3.6%، كما شكلت المباني الذي نوعها مؤسسة منشأة وفندق ومسكن عام ومباني تحت التشيد ما نسبته 6.8%.
- شهد الأردن ارتفاعا في عدد المباني المكونة من ثلاث طوابق فأكثر، حيث بلغت 22% في عام 2015، مقارنة 15.3% عام 2004.
- الغالبية العظمى من المساكن في عام 2015، نوعها شقة وبنسة بلغت 83.8% من مجموع الوحدات السكنية، تليها الدار بنسبه 12.8%، واحتلت بيوت الشعر أقل نسبه من أنواع المساكن وبنسبة بلغت 0.2%.
- إنخفاض جوهري في نسب المساكن المأهولة التي تعتمد على الشبكة العامة للمياه كمصدر رئيسي لمياه الشرب خلال فترة ما بين التعدادين من 82.4% في عام 2004 إلى 56.9% في عام 2015.
- ارتفاع نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي من 57.3% في عام 2004 إلى 61.1% في عام 2015 وبنسبة زيادة بلغت 6.6%.

فريق عمل الدراسة:

الإشراف والمراجعة

د. قاسم الزعبي

د. عبدالله الزعبي

مُحَمَّد الجندي

مُحَمَّد العساف

الإعداد

أماني جودة

وسام الشريدة

ربيع جرادات

المـــحـتـويـات

الملخص التنفيذي **1**

فريق عمل الدراسة: **3**

الفصل الأول: المقدمة **6**

1.1 أهمية الدراسة **6**

2.1 أهداف الدراسة **8**

3.1 منهجية الدراسة وطرق تحليل البيانات ومصادرها **8**

4.1 التعاريف الأساسية **9**

الفصل الثاني: النمو الديموغرافي والظروف الإجتماعية والإقتصادية ودورها في الضغط على الظروف السكنية **11**

1.2 توزيع السكان في الأردن 12

2.2 التركيب العمري للسكان 14

3.2 الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية 15

الفصل الثالث: المخزون السكني والنمو السنوي لأعداد المباني والمساكن والأسر **17**

1.3 ارتفاع مستوى الطلب على المساكن 17

2.3 حالة المخزون السكني 18

أولاً: النمو السنوي لأعداد المباني والمساكن والأسر 18

ثانياً: خصائص المباني 19

ثالثاً: خصائص المساكن 24

الفصل الرابع: الخدمات المتصلة بالمسكن **30**

1.4 مياه الشرب والصرف الصحي 30

أولاً: مياه الشرب.....30

ثانياً: الإتصال بالصرف الصحي 32

2.4 التدفئة 33

الفصل الخامس: السلع المعمرة وأجهزة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات 35

1.5 السلع المعمرة.....35

2.5 أجهزة الإتصال وتكنولوجيا المعلومات.....39

الفصل الأول: المقدمة

1.1 أهمية الدراسة

يعد المسكن من أهم الأولويات التي تشغل بال الإنسان إن لم تكن أهمها بعد الغذاء كحاجة ضرورية للبقاء. فكما هو معروف أن أول عمل قام به الإنسان هو البحث عن مأوى يقيه برد الشتاء وحر الصيف ويوفر احتياجاته الأساسية. وفي وقتنا الحالي أصبح الحصول على مسكن مناسب يلبي احتياجات الأسرة وتتوفر به المرافق والخدمات العامة، نظراً لمحدودية الدخل لشريحة كبيرة من السكان، وللظروف الإقتصادية المتقلبة، والإرتفاع المتسارع في تكاليف البناء، وأسعار الأراضي، علاوة على الضغط الهائل على الخدمات العامة (كهرباء، وماء، واتصالات، وصرف صحي، وإدارة النفايات الصلبة).

إن الحصول على المسكن الملائم هو أحد الحقوق الأساسية للإنسان كالمأكل والملبس. ومن أهم جوانب هذا الحق الحيازة الآمنة والتي تتحقق من خلال الضمان القانوني في توفير المسكن في كافة أشكاله: ملك، إيجار، مقابل عمل... يرافق عملية التمكين في الحيازة الآمنة والحصول على السكن الملائم وخدمات البنية التحتية الأساسية والمرافق العامة والهياكل الأساسية.

وجاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 25 فقرة 1 ما يلي: "لكل فرد الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته خاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية والخدمات الإجتماعية الضرورية". فيما نصت المادة 11 فقرة 1، من العهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية على: "حق كل شخص في مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية، وتتخذ الدول التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية السياسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر". وقد أولت لجنة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية اهتماماً كبيراً بهذه المادة، بخاصة من زاوية علاقتها بحق الإنسان في السكن الملائم.

وكما أشارت التقارير إلى أن نحو 600 مليون نسمة من سكان الحضر و1,000 مليون من سكان الريف يعيشون في منتصف التسعينات في مساكن تزيد فيها معدلات التزاحم لدرجة تكاد تكون غير آدمية في كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، وتفتقد مساكنهم للصرف الصحي، ومياه الشرب النظيفة، وجمع القمامة مما يضاعف من المخاطر البيئية والصحية[1].

تتباين الدول فيما يتعلق بمستوى ونوعية الخدمات المتوفرة للمساكن مثل اتصاله بشبكة المياه، واتصاله بالصرف الصحي الذي يقلل المخاطر البيئية والصحية ويؤمن مستوى معيشي افضل مقارنة بالسكن الرديء الذي لا يتوفر له الحد الادنى من المرافق والخدمات الأساسية مما يزيد احتمال اصابة الفرد بالنزلات المعوية والاسهال كما يرتبط بانتشار أمراض السل، والالتهاب الرئوي الحاد، والأمراض الطفيلية، والجروح والحروق وارتفاع معدلات التزاحم بالمسكن.[2].

وخلال العقود الماضية فقد أولت الدولة الأردنية قطاع الإسكان إهتماماً كبيراً كونه يمس الأسر في جميع مناطق المملكة، حيث تعتبر الأسرة الوحدة الأساسية في تشكيل النسيج الإجتماعي، ولذلك قامت الحكومات المتعاقبة بوضع قوانين وأنظمة تعمل على توفير المسكن الكريم والآمن والذي يراعى فيه معايير السلامة العامة ومقاومة الظروف المناخية حسب المواصفات العالمية للمساكن، وقد كان تأسيس مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري في عام 1966 أول تدخل حكومي في قطاع الإسكان،كما قامت الحكومة الأردنية بإطلاق مبادرة جلالة الملك عبدالله الثاني "سكن كريم لعيش كريم" في عام 2008 للأسر ذات الدخل المحدود، وكذلك سكن الفقراء الذي تم توزيعه مجاناً على الأسر العفيفة في مختلف مناطق المملكة.

ورغم الخطط التي وضعتها الدولة الأردنية والأهداف التي ترنو لها في توفير السكن الملائم للمواطنين الأردنيين فقد أخذت هذه الأهداف بالتراجع والتأخر بسبب الأزمات السياسية في المنطقة التي أدت إلى ارتفاع أعداد السكان بشكل مفاجئ وسريع وذلك بسبب الهجرات المنظمة وغير المنظمة بما فيها الهجرات القسرية واللجوء التي تعرض لها الأردن، حيث أظهرت دراسات حديثة حول أثر اللاجئين السوريين في الأردن على

1-إسماعيل يوسف إسماعيل، الدراسات العمرانية بتطبيقات النظم الجغرافية، منشأة المعارف بالإسكندرية، بدون سنة النشر، ص. 68.

2- نفس المرجع السابق، ص. 69.

المجتمع المحلي "أن الأزمة السورية أضعفت من قدرة الحكومة على التجاوب المناسب في تقديم الخدمات وتلبية احتياجات وتطوير شعبها"[3].

ولذلك كان لابد من توفير بيانات حديثة للوقوف على الوضع الحالي للمساكن والأسر على الأرض الأردنية، من خلال إجراء التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذته الدائرة في تشرين الثاني 2015، حيث وفر بيانات إحصائية شاملة ومفصلة عن الوحدات السكنية ومرافقها وخصائصها ذات الصلة بالأحوال المعيشية، بالإضافة إلى توفير مؤشرات عن ظروف المساكن ومدى إتصالها بالخدمات العامة، مما يساهم بتوفير البيانات الأساسية اللازمة لوضع سياسات إسكانية واضحة المعالم تهدف إلى تحقيق الرفاه لأفراد المجتمع.

2.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الظروف السكنية في الأردن من حيث الدوافع ووصف الوضع الحالي للمساكن من خلال دراسة النمو الديمغرافي والظروف الإجتماعية والإقتصادية ودورها في الضغط على الظروف السكنية. ومن ثم التعرف على المخزون السكني والنمو لأعداد المباني والمساكن والأسر من خلال بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2015 ومقارنتها بالتعداد السابق، وخصائص المساكن والاتجاه المتزايد في إنتاج الشقق للتوفير في كلفة البناء والاستغلال الأمثل للأراضي السكنية نتيجة الإرتفاع المستمر في أسعارها وأسعار مستلزمات البناء والتحول في ثقافة المواطن اتجاه المسكن، ومساحة المسكن ومعدل الاكتظاظ ومتوسط عدد الأفراد في الغرفة ومعرفة السلع المعمرة التي تمتلكها الأسرة.

3.1 منهجية الدراسة وطرق تحليل البيانات ومصادرها

تم الإعتماد في تحليل البيانات على المنهج الوصفي الإحصائي لدراسة المؤشرات المختلفة، كما تنوعت الأساليب الإحصائية المستخدمة لوصف البيانات، فاستخدمت التكرارات والنسب المئوية للتبويب الكمي

3 - (UNDP) دراسة بعنوان "تخفيف أثر أزمة اللاجئين السوريين على المجتمعات المضيفة في الأردن" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

للمعلومات إضافة إلى المتوسطات والمعدلات وما شابه، لوصف العديد من المتغيرات والمقارنة بين فئات المجتمع المختلفة حسب التصنيفات الجغرافية والإدارية والخصائص الإقتصادية والإجتماعية .

بالإضافة إلى إجراء المقارنات بين نتائج التعداد الحالي والتعداد السابق وبعض المسوح ذات الصلة التي أجرتها الدائرة.

4.1 التعاريف الأساسية

- **المبنى:** هو كل مشيّد قائم بذاته مثبت على اليابسة أو الماء بصفة دائمة أو مؤقتة، مكون من أي مادة بناء كانت، يتكون من طابق واحد أو أكثر وله سقف، يستخدم لسكن الآدميين أو لممارسة العمل أو العبادة أو التسلية، له باب (مدخل) أو أكثر يؤدي من طريق عام أو خاص إلى جميع أو غالبية مشتملاته. وتعتبر ملحقات المبنى مثل الكراج والدكان ودورة المياه والمخزن من التوابع الأساسية للمبنى وليست مبانٍ مستقلة، ولا تعتبر مبانٍ، كل من: مظلات مواقف الباصات والجسور ومحولات الكهرباء والمباني المهجورة (هي المباني التي لا تصلح لاستخدام الآدميين أو لمزاولة أي نشاط فيها).

- **المباني الثابتة:** هي المباني المثبتة بصفة دائمة على اليابسة أو الماء ومن الأمثلة على ذلك المباني التي نوعها (عمارة، دار، فيلا، منشأة/مؤسسة).

- **المباني الهامشية:** هي المباني المثبتة بصفة مؤقتة على اليابسة أو الماء ومن الأمثلة على ذلك المباني التي نوعها (براكية، كرفان، كشك، بيت شعر/خيمة).

- **المسكن:** هو عبارة عن مبنى بأكمله (أو جزء منه) له جدران وسقف أعد أصلا لسكن أسرة معيشية واحدة أو أكثر مهما كانت صفة اشغاله حتى وإن كان خاليا أو مغلقا أو تحت التشييد وقت التعداد. يتكون المسكن من غرفة أو أكثر مع منافعها وله باب مستقل عن المساكن الأخرى يؤدي مباشرة (أو عن طريق ممر أو درج) إلى الطريق العام دون المرور بمساكن أخرى. ولا تعتبر مسكناً المباني المهجورة التي لا تصلح لسكن الآدميين.

- **الأسرة:** هي عبارة عن فرد أو أكثر يشغلون وحدة سكنية مستقلة (أو جزءاً منها) ولغايات التعداد هناك نوعان من الأسر هما الأسر الخاصة والأسر الجماعية.

- **مساحة المسكن (بالأمتار المربعة)**: مجموع مساحة مسطح بناء مسكن الأسرة بجميع طوابقه التي تستخدمها الأسرة لأغراضها الخاصة. ويدخل ضمن مساحة المسكن مساحة مرافق المسكن مثل الغرف والمطبخ والحمام والمرحاض والسدة والممر والبلكون وكذلك المخزن والكراج المسقوف وغرفة أجهزة تسخين المياه والتكييف إن وجدت. وتستثنى من مساحة المسكن مساحات الغرف التي لا تستخدمها الأسرة (لأنها غير ملائمة أو قررت الأسرة تأجيرها أو إزالتها) والغرف المخصصة لغير الاستخدامات الخاصة بالأسرة مثل الغرف المستخدمة لأغراض العمل أو لسكن أشخاص من خارج أفراد الأسرة (عدا ضيوف الأسرة).

- **الغرفة**: هي عبارة عن مسكن أو جزء منه محاط بجدران وله سقف بحيث لا يقل مساحتها عن 4 م^2 تستخدم لأغراض النوم، الجلوس، الطعام .....إلخ. ولا تعتبر غرفة كل من المطبخ المستقل المخصص للطهي، الحمام، المرحاض، السدة، الممر، البلكون، المخزن، الكراج، غرفة أجهزة تسخين المياه والتكييف، كما لا تحتسب غرفة المخصصة لأغراض العمل كعيادة الطبيب، وغيرها.

الفصل الثاني: النمو الديموغرافي والظروف الإجتماعية والإقتصادية ودورها في الضغط على الظروف السكنية

في إطار التزام الأردن بكافة القرارات الدولية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية (الموئل) والتي تشتمل توفير المسكن للجميع وتحسين إدارة المستوطنات البشرية وتعزيز التخطيط والإدارة على نحو مستدام ولقد بذلت الحكومة الأردنية من خلال المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري جهوداً كبيرةً لتنفيذ هذه المبادرة والعمل مع الجهات الخدمية والبنوك لتذليل جميع الصعوبات والتحديات التي واجهت تحقيق هذه المبادرة وذلك تكريساً للسياسة العامة للمؤسسة التي تتمثل في تمكين المواطنين من ذوي الدخل المحدود والمتدني من الحصول على السكن الملائم للحفاظ على الطبقة الوسطى في المجتمع الأردني والمساهمة في تحقيق الأمن الإجتماعي والإقتصادي والسياسي.

وذلك من خلال المساهمة في توفير السكن الملائم لذوي الدخل المحدود في كافة مناطق المملكة من خلال استدامة المبادرة الملكية للإسكان "سكن كريم لعيش كريم" وتوفير قطع الأراضي المخدومة بالبنية التحتية للفئات المستهدفة، وتقوم المؤسسة بإنشاء مدن سكنية متكاملة الخدمات تراعي كافة المعايير التخطيطية والإجتماعية والبيئية، ضمن أسعار تتناسب وإمكانيات الشريحة المستهدفة من خلال اعتماد أسلوب الدعم المتبادل ضمن المشروع الواحد أو بين المشاريع المختلفة التي تنفذها المؤسسة.

وكان من أهم الخطوات الإيجابية التي قامت بها الدولة الأردنية لتوفير المسكن الكريم من خلال "برنامج المسكن الميسر" الذي تنوي حكومتنا بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) تنفيذه في المملكة وذلك بهدف توفير السكن لمحدودي الدخل». حيث يأتي هذا البرنامج ضمن خطة الاستجابة الوطنية لتحديات اللجوء السوري، إذ تفاقمت مشكلة السكن للأسر الأردنية من ذوي الدخول المتوسطة والمحدودة والمتدنية نتيجة إنخفاض المعروض من الوحدات السكنية التي تتناسب مع مقدرتهم المالية سواء كانت معدة للتملك أو للإيجار، حيث تفاقمت هذه المعضلة بسبب تزايد أعداد اللآجئين السوريين الذين يتدفقون على المملكة حيث تجاوز عددهم المليون لاجئ، وما زال العدد مرشحاً للإرتفاع حيث أن تدفق اللاجئين مستمر بمعدل أكثر من 100 شخص يومياً».

حيث عملت وزارة التخطيط بالتعاون مع برنامج الموئل على الإعداد لتنفيذ «البرنامج الأردني للمسكن الميسر» كأحد الحلول لمشكلة العائلات الأردنية المحدودة الدخل، التي تبحث عن شقق للإيجار أو التملك، حيث سيتم تنفيذه من قبل القطاع الخاص، وتمويله عبر مصارف وبنوك إسلامية وتجارية محلية ومصادر تمويل المستثمرين الذاتية[4].

وأوضحت الدراسات والمسوحات الأخيرة لمعدلات الطلب على الإسكان وجود طلب متزايد على وحدات السكن الميسر، وأن كلاً من حدود الأسعار والمساحة المقترحة للوحدات السكنية ستلاقي قبولاً كبيراً لدى فئات الدخل المستهدفة للأسر التي يتراوح دخلها الشهري ما بين 300- 500 دينار، مؤكداً أن البنوك المحلية أبدت الرغبة والجاهزية لتمويل الفئة المستهدفة بسقف تمويلي يتراوح ما بين 80-100 بالمئة من إجمالي التكلفة الشرائية وفقاً لأسعار السوق وبفترة سداد تصل لمدة 10 أعوام، وبنسبة فائدة حسب أسعار السوق الحالية 7.5 – 8 بالمئة، حيث سيبلغ القسط الشهري لسداد القيمة التمويلية البالغة 12.5 ألف دينار حوالي 150 ديناراً شهرياً أياً كان مصدر التمويل (سواء كان مصرفاً إسلامياً أو بنكاً تجارياً)[5].

1.2 توزيع السكان في الأردن

تلعب العوامل الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية دوراً مهما في الضغط على بيئة وظروف المسكن في الأردن، فقد ارتفع عدد السكان في الأردن بنسبة 86.8% خلال الفترة 2004-2015، حيث بلغ عدد السكان 5,103,639 نسمة 2004 وارتفع إلى 9,531,712 عام 2015، منهم 5,046,824 ذكر و4,484,888 أنثى. ويعود هذا الإرتفاع الغير متوقع إلى عدة أسباب أهمها الهجرة الناتجة عن الظروف السياسية في المنطقة. (الجدول1)

[4] المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري–مديرية السياسات–إدارة السياسات الإسكانية

[5] نفس المرجع السابق

جدول 1: توزيع السكان في الأردن حسب المحافظة والجنس، 2004 و2015

المحافظة	2004			2015		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
العاصمة	998,626	943,440	1,942,066	2,151,568	1,855,958	4,007,526
البلقاء	179,307	167,047	346,354	263,984	227,725	491,709
الزرقاء	392,589	372,061	764,650	721,601	643,277	1,364,878
مأدبا	66,868	63,092	129,960	99,985	89,207	189,192
إربد	474,566	453,726	928,292	914,634	855,524	1,770,158
المفرق	126,941	117,247	244,188	283,533	266,415	549,948
جرش	79,075	74,527	153,602	123,245	113,814	237,059
عجلون	60,266	58,459	118,725	90,626	85,454	176,080
الكرك	103,521	100,664	204,185	165,421	151,208	316,629
الطفيلة	38,478	36,789	75,267	50,391	45,900	96,291
معان	49,491	44,762	94,253	75,401	68,681	144,082
العقبة	56,559	45,538	102,097	106,435	81,725	188,160
المجموع	**2,626,287**	**2,477,352**	**5,103,639**	**5,046,824**	**4,484,888**	**9,531,712**

تتصف المملكة الأردنية الهاشمية بالتوزيع غير المتوازن للسكان في مناطقها الجغرافية، حيث يظهر الشكل (1) تركز ثلثي السكان في ثلاث محافظات هي العاصمة وإربد والزرقاء والتي لا تتعدى مساحتها 15.7% من مساحة الأردن، وتعتبر محافظة العاصمة أكبر محافظات المملكة من حيث عدد السكان حيث بلغ عدد سكانها 4,007,526 نسمة عام 2015، وتبلغ مساحتها 7,579 كم^2 أي 8.5% من مساحة المملكة وبكثافة سكانية تصل إلى 529فرد/كم^2، في حين تعتبر محافظة معان أكبر محافظات المملكة من حيث المساحة فتبلغ مساحتها 32,832 كم^2 وعدد سكانها 144,082 نسمة، وتصل فيها الكثافة السكانية إلى 4.4 فرد/كم^2.

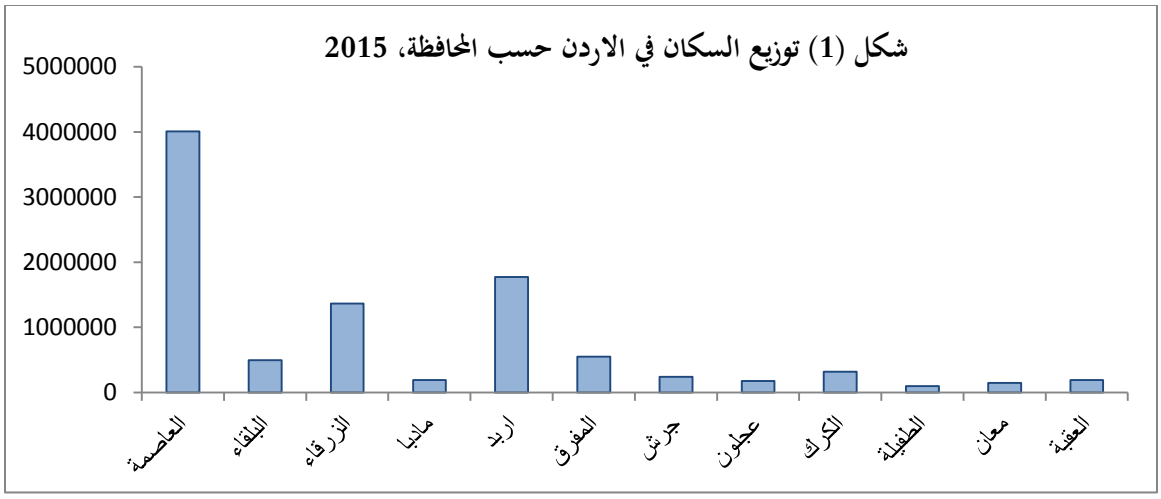

2.2 التركيب العمري للسكان

ما زال يصنف الأردن ضمن المجتمعات الفتية وفقاً للتركيب العمري الحالي لسكانه، فيظهر الشكل (2) التوزيع النسبي للسكان في الأردن حسب الفئات العمرية العريضة خلال فترة تعدادي 2004 و2015، فيبين الشكل إنخفاض نسبة السكان الذين أعمارهم أقل من 15 سنة بمقدار ثلاثة نقاط مئوية خلال عامي 2004 و2015، في المقابل ارتفعت نسبة السكان في الفئة العمرية 15-64 سنة من 59.4% في عام 2004 إلى 62% في عام 2015 أي بمقدار 2.6 نقطة مئوية.

ومن جهة أخرى ارتفعت نسبة السكان في الفئةالعمرية (65 سنة فأكثر) من 3.2% إلى 3.7% أي بمقدار نصف نقطة مئوية بين عامي 2004 و2015. وعند النظر بشكل تفصيلي يتبين أن نسبة السكان الأردنيين في هذه الفئة أعلى من نظيرها عند السكان غير الأردنيين الموجودين في الأردن حيث بلغت النسب 4.2% و2.5% على التوالي، ويُعزى هذا الإرتفاع إلى التغير الجوهري في التركيب العمري للأردنيين وارتفاع العمر المتوقع وقت الولادة لهم من 71.7 سنة في عام 2004 إلى 73.2 سنة في عام 2015.

الشكل (2) التوزيع النسبي للسكان في الأردن حسب الفئات العمرية العريضة، 2004 و2015

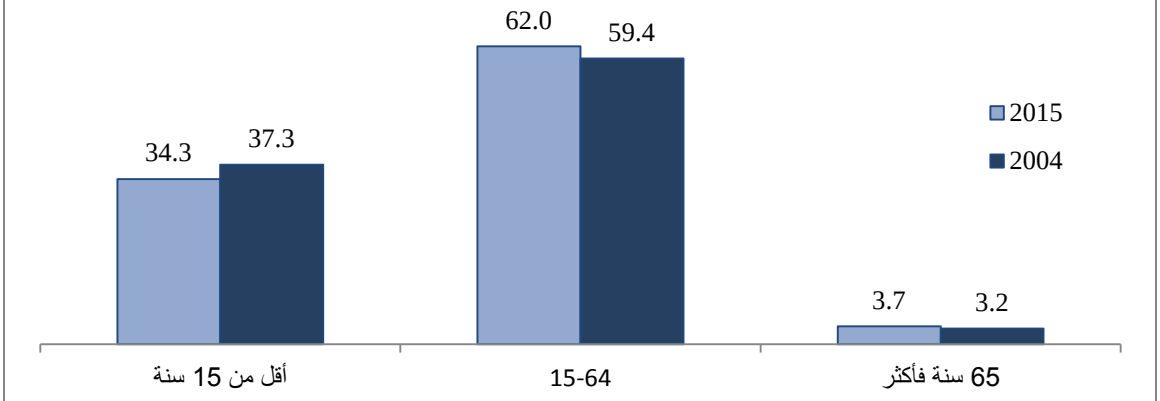

3.2 الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية

تؤثر الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية سلباً أو إيجاباً على الظروف السكنية أو تتأثر بها، حيث يعمل تطور الناتج المحلي الإجمالي على زيادة مقدرة الدولة في تخصيص استثمارات مناسبة لقطاع الإسكان والهياكل الأساسية والخدمات الإجتماعية وضمان نوعية حياة أفضل لسكانها.

فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للأسعار الثابتة من 6823.7 بالمليون في عام 2004 إلى 11413.2 بالمليون[6] في عام 2015 أي بمعدل نمو بلغ 67% خلال العامين. إلا أن ضعف الموارد المادية وإنخفاض معدلات التنمية الإقتصادية وضعف توسيع القاعدة الإنتاجية وإرتفاع الإنفاق الحكومي على المستوردات من السلع الإستهلاكية والرأسمالية كانت من أبرز مميزات الإقتصاد الأردني خلال العقود الماضية، والذي سبب عجزاً مستمراً في موازنة الدولة وعجزاً في ميزانها التجاري والذي ترتب عليه لجوء الدولة إلى الاعتماد على مصادر تمويل خارجية كالمساعدات الإقتراض الداخلي والخارجي. كما اتجهت معدلات التضخم السنوي إلى الإنخفاض الملموس خلال الفترة 2004-2015 فانخفض من 2.64% عام 2004 لتصل إلى -0.88%عام 2015. في المقابل إرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 1,445.5 دينار في عام

[6] الحسابات القومية / دائرة الاحصاءات العامة

2004 إلى 2,794.6 دينار في عام 2015 وبنسبة زياده بلغت 93%. أما معدل الزيادة السنوية فبلغت حوالي 6%.

وعلاوة على ما سبق، فإن ضعف الأوضاع الإقتصادية أدى إلى إنخفاض الطلب على الأيدي العاملة والذي إنعكس على معدل البطالة ونسب الفقر، فكلما كان هامش الفقر أوسع كلما زادت التأثيرات السلبية على الإنتاج والإنتاجية وعلى الصحة العامة والبيئة، فقد أظهرت نتائج مسوح العمالة والبطالة شكل (3) تذبذب معدل البطالة للسكان الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حيث تراوح المعدل ما بين 11.9% و 14.8% في حين بلغت نسبة الأسر التي تقع دون خط الفقر المطلق للاعوام 2002 و2010 (14.2%، 14.4%) على التوالي.

الشكل (3) معدل البطالة للسكان 15 سنة فأكثر، 2004-2015

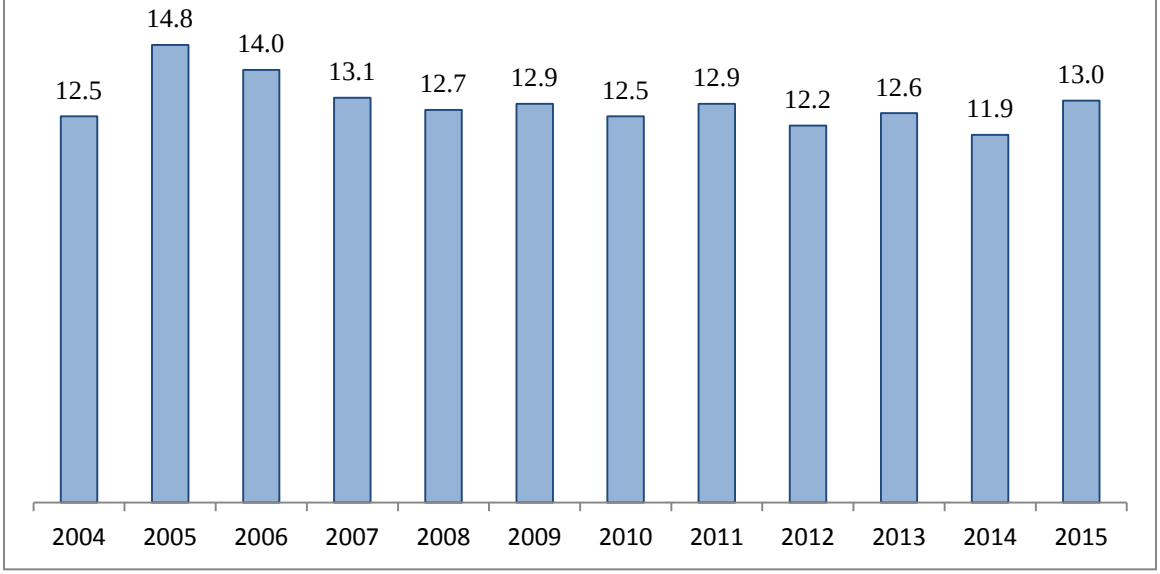

أدت الهجرات الدولية المتعاقبة الداخلة إلى الأردن والزيادة السكانية الكبيرة الناجمة عنها إلى خلق ضغوط لم تكن معروفة سابقاً على الموارد المتاحة كالموارد الطبيعية (المياه والأراضي والبيئة)، وعلى الخدمات المجتمعية المقدمة بمختلف أنواعها (التعليم والصحة والإسكان). وقد انعكست هذه الهجرات على زيادة الضّغط على الحاجة للأراضي السكنية لإنشاء المساكن وخاصة في فترة السبعينات والثمانينات مما زاد من طلبات تنظيم الأراضي والذي أدّى إلى توسّع كبير وعشوائي في الأراضي المنظمة، حيث كانت أغلب هذه التوسعات على حساب الأراضي الزراعية والذي لا تتجاوز نسبتها أل12% من مساحة الأردن وخاصة في محافظتي العاصمة وإربد.

1.3 ارتفاع مستوى الطلب على المساكن

ازداد عدد سكان الأردن خلال فترة ما بين تعدادي 2004 و2015 وبنسبة زيادة بلغت 86.8%، ونظراً لهذه الزيادة فقد ارتفع عدد الأسر بمقدار 1,011,727 أسرة خلال هذه الفترة، والذي أدى بدوره إلى ارتفاع عدد الوحدات السكنية المطلوبة. فارتفع عدد المساكن في الأردن من 1,221,055 مسكناً عام 2004 إلى 2,350,490 مسكنًا عام 2015، سجلت محافظة العاصمة أعلى نسبة للمساكن في المملكة حيث بلغت 45.6%، تلاها محافظة إربد وبنسبة بلغت 17.0% ومن ثم محافظة الزرقاء وبنسبة 13.3%، في حين سجلت محافظة الطفيلة أقل نسبة للمساكن في المملكة حيث بلغت 1.0%. (الشكل 4)

الشكل (4) التوزيع النسبي للمساكن في الأردن حسب المحافظة، 2015

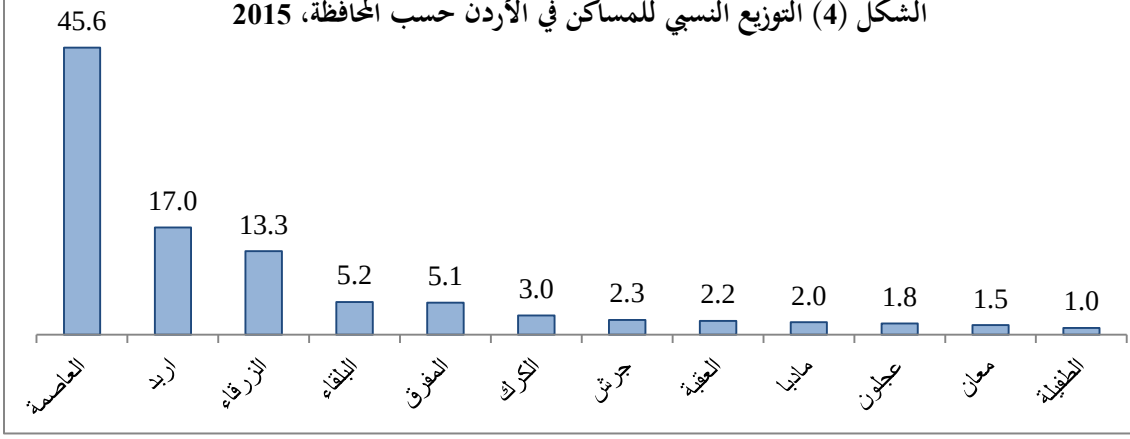

ويتضح من الشكل (5) أن هناك زيادة مقدارها 92.5% في عدد المساكن حسب بيانات تعداد 2015 مقارنة مع تعداد 2004، وبزيادة سنوية مقدارها 102,676 مسكنا (أي بنسبة زيادة بلغت 8.4% سنوياً) . كما ارتفع عدد الأسر (الخاصة والجماعية) في الأردن من 941,467 أسرة عام 2004 إلى 1,953,194 أسرة عام 2015، وبنسبة زيادة مقدارها 107% أي أن هناك زيادة سنوية في عدد الأسر تقدر بنحو 91,975 أسرة وبنسبة زيادة 9.7% سنوياً.

شكل (5) توزيع المساكن والأسر الخاصة والجماعية، 2004 و2015

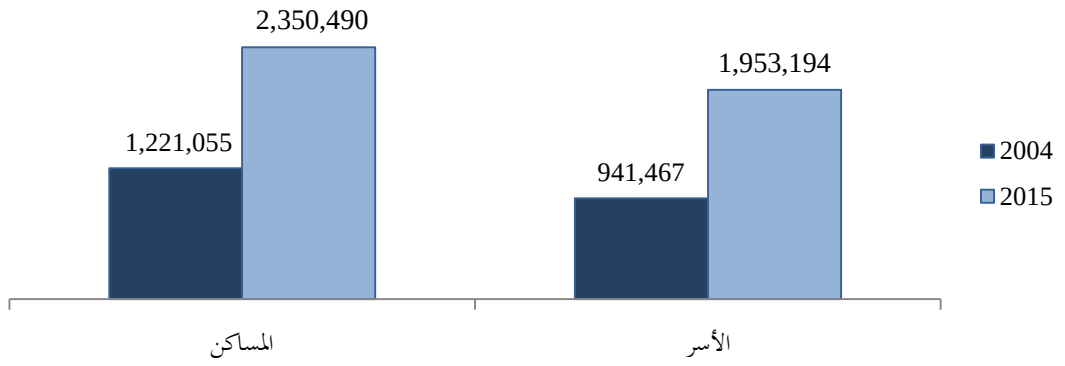

2.3 حالة المخزون السكني

أولاً: النمو السنوي لأعداد المباني والمساكن والأسر

ارتفع معدل النمو السكاني في الأردن من 2.6% في العام 2004 إلى 5.3% في عام 2015، ويعزى الإرتفاع الكبير وغير المسبوق في معدلات النمو السكاني في الأردن إلى تعرض الأردن إلى تيارات الهجرة الناتجة عن الأوضاع السياسية في المنطقة، وموجات العمالة الوافدة من الدول العربية المجاورة ودول شرق آسيا. وفي نفس الوقت فاقت الزيادة السنوية في أعداد المساكن والبالغ 102,676 مسكناً الزيادة السنوية في أعداد الأسر والبالغة 91,975 أسرة. ومن الجدير بالملاحظة تركز المباني والأسر في ثلاث محافظات رئيسية هي العاصمة وإربد والزرقاء، حيث تضم ما نسبته 61% من اجمالي مباني المملكة في عام 2015. (جدول 2)

جدول 2: عدد المباني والمساكن والأسر في الأردن حسب المحافظة، 2015

المحافظة	عدد المباني	عدد المساكن	عدد الأسر
العاصمة	247,904	1,072,559	843,558
البلقاء	70,016	121,953	99,695
الزرقاء	118,062	312,170	279,703
مأدبا	25,660	46,273	38,118
إربد	174,910	400,103	355,007
المفرق	86,449	118,974	106,367
جرش	34,244	54,413	46,735
عجلون	24,623	41,638	34,931
الكرك	45,248	71,595	63,413
الطفيلة	16,426	24,637	19,211
معان	23,475	35,328	28,429
العقبة	21,011	50,847	38,027
المجموع	**888,028**	**2,350,490**	**1,953,194**

ثانياً: خصائص المباني

يظهر الشكل (6) الإرتفاع في عدد المباني في الأردن حيث بلغت نسبة الإرتفاع 39.9% مقارنة بتعداد 2004، حيث بلغ عدد المباني 888,028 مبنى في عام 2015، في حين بلغ عدد المباني في تعداد 2004 (634,909 مبنى)، وشكلت المباني التقليدية (عمارة، دار، فيلا) ما نسبته 89.5% منها، في حين شكلت المباني الهامشية (براكية، بيت شعر، كرفان واخرى) ما نسبته 3.6%. (شكل 7)

شكل (6) عدد المباني والمساكن في الاردن، 2004 و2015

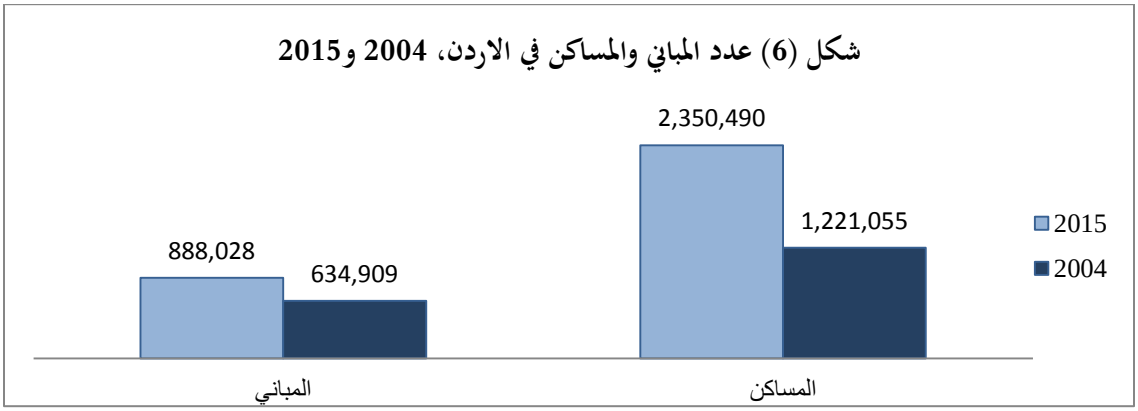

كما أظهر الشكل (7) أن 55% من إجمالي عدد المباني في عام 2015 هو من نوع الدار، وهو البناء التقليدي الذي يسود في محافظات الجنوب وبعض محافظات الشمال في حين بلغت هذه النسبة 66.7% في تعداد 2004، كما أظهرت النتائج الإرتفاع الواضح في نسب المباني من نوع عمارة خلال التعدادين لتصل إلى 32.5% في عام 2015 مقارنة ب24.1% في عام 2004.

شكل (7) التوزيع النسبي للمباني حسب نوع المبنى ، 2004 و2015

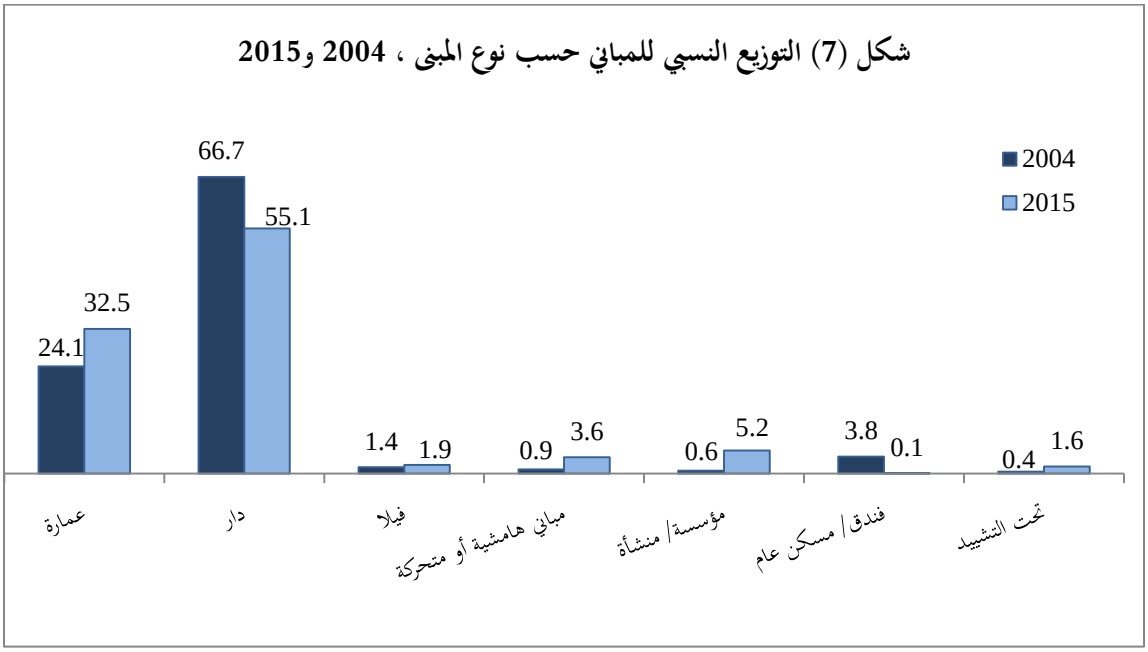

وأظهرت البيانات في الجدول (5) أن هناك توجهاً إلى البناء العمودي على حساب البناء الأفقي، وذلك بسبب تفضيل السكان الإقامة في أماكن ذات بنية تحتية جيدة وخدماتية كما أنه أقل من حيث تكاليف البناء وذلك لإشتراك أكثر من مسكن في قطعة أرض واحدة.

فتبين النتائج الإنخفاض التدريجي للمباني المكونة من طابق واحد خلال العشرين سنة السابقة حيث بلغت نسبة الإنخفاض 24% خلال فترة التعدادت 1994-2015، وعلى الصعيد الآخر فقد بدأت جميع أعداد الطوابق في المباني الثابته بالإرتفاع التدريجي حيث ارتفعت نسبة المباني المكونة من طابقين لتصل إلى 31.1%، كما ارتفعت نسبة والمباني المكونة من ثلاثة طوابق فأكثر لتصل إلى 22% في عام 2015 علماً بأنها

لم تتجاوز 12% في عام 1994 و15.3% في عام 2004. ويعود هذا للنمو السكاني المرتفع الذي تعرض له الأردن في الآونه الاخيرة كما أن ثقافة المجتمع تفضل الإقامة في مراكز المدن والتي تتوافر فيها الخدمات.

جدول (5): التوزيع النسبي للمباني الثابته حسب عدد الطوابق، 1994 و2004 و2015

عدد الطوابق	1994	2004	2015
1	62.2	54.8	47.0
2	26.4	29.9	31.1
3	7.8	9.8	12.7
4	2.7	3.7	5.0
5	0.7	1.4	2.9
6 فأكثر	0.3	0.4	1.3
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

وحسب التوزيع الجغرافي، أظهرت البيانات في الجدول (3) أن 46.2% من العمارات تقع في محافظة العاصمة، و25.4% من الدور في محافظة إربد، وثلثي الفلل في محافظة العاصمة، كما فرضت طبغرافية المنطقة في محافظة المفرق على تواجد الخيم وبيوت الشعر فيها حيث بلغت نسبتها 39%. ومن الجدير بالذكر أن 97% من الكرفانات تركزت في محافظتي الزرقاء والمفرق ويعود ذلك للظروف السياسية في المنطقة وخاصة في سوريا حيث احتوت هاتين المحافظتين على مخيمين للاجئين السوريين.

جدول (3):التوزيع النسبي للمباني حسب نوع المبنى والمحافظة 2015

المحافظة	عمارة	دار	فيلا	بيت شعر/ خيمة	كرفان	براكيه	كشك	مؤسسة/ منشأة	فندق/ مسكن عام	تحت التشييد	أخرى	المجموع
العاصمة	46.2	17.3	67.8	13.9	1.3	23.0	20.1	27.6	44.2	25.7	43.1	**27.9**
البلقاء	6.9	8.6	9.5	12.6	0.3	33.9	4.6	7.1	3.8	10.6	16.0	**7.9**
الزرقاء	18.3	9.4	3.7	6.3	45.0	15.6	10.2	11.5	5.4	9.7	4.4	**13.3**
مأدبا	2.2	3.5	1.9	3.3	0.1	0.6	0.2	2.5	2.6	4.6	6.6	**2.9**
إربد	12.7	25.4	11.0	14.8	0.7	2.6	11.7	19.0	9.0	15.6	7.7	**19.7**
المفرق	2.4	11.7	2.4	39.0	52.1	5.8	43.0	10.6	2.4	12.8	12.2	**9.7**
جرش	2.8	4.6	1.3	1.4	0.1	12.9	2.8	4.0	0.6	7.5	3.3	**3.9**
عجلون	1.4	3.8	0.7	0.6	0.1	0.2	2.3	2.4	1.0	4.2	0.0	**2.8**
الكرك	2.4	7.2	0.7	1.7	0.0	0.5	0.8	5.2	8.3	1.5	0.6	**5.1**
الطفيلة	0.8	2.6	0.2	1.5	0.0	0.0	2.0	1.9	4.0	0.8	0.0	**1.8**
معان	1.3	3.5	0.3	0.1	0.0	0.1	0.3	3.7	7.1	4.0	0.6	**2.6**
العقبة	2.5	2.2	0.5	4.7	0.2	4.9	2.0	4.5	11.5	2.9	5.5	**2.4**
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

وقد شكلت المباني المستخدمة لأغراض السكن فقط حسب تعداد 2015 ما نسبته 80% من مجموع المباني، في حين كانت نسبتها 76.4% في تعداد عام 2004، كما بلغت نسبة المباني التي تستخدم لأغراض سكنية واقتصادية (للسكن والعمل) 7.2% في عام 2015 من أصل 7.4% للمباني التي تستخدم لاغراض متعددة (كالعمل والسكن، أو للعمل والعبادة، أو للترفية والعمل،...)، في حين شكلت نسبة المباني الخالية 2.4% من إجمالي المباني، أما المباني المستخدمة لأغراض اقتصادية أي للعمل فقد بلغت نسبتها 6.4%، أما المباني المتبقية الأخرى وهي تلك المباني المغلقة أو المباني التي مازالت تحت التشيد فقد بلغت نسبتها 2.9%. (جدول 4)

جدول (4): التوزيع النسبي للمباني حسب صفة الاشغال، 2004 و2015

صفة الاشغال	2004	2015
للسكن فقط	76.4	80.2
للعمل فقط	5.1	6.4
للعبادة	0.4	0.6
للترفيه/ للثقافة	0.2	0.2
متعدد الأغراض	7.7	7.4
خال	7.3	2.4
مغلق	0.2	0.1
تحت التشييد	2.7	2.8
المجموع	**100.0**	**100.0**

كما أظهرت النتائج أن 34.8% من إجمالي المباني في الأردن حديثة نسبياً تم البدء بإنشائها في الفترة بين 2004-2015، كما أنه يوجد مبنى من بين كل خمس مباني تم انشائه خلال الفترة 1995-2004. وهذا يدل على أن أكثر من نصف المباني في الأردن تم انشاؤها حديثاً خلال الفترة (1995-2015) حتى تغطي أعداد السكان المتزايدة خلال هذه الفترة حيث ارتفع عدد السكان حسب بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 1994 من 4,264,000 إلى 9,531,712 في عام 2015، وبزيادة سكانية زادت عن الضعف. (شكل 8)

شكل (8) التوزيع النسبي للمباني الثابتة حسب سنة المباشرة بوضع الأساس، 2015

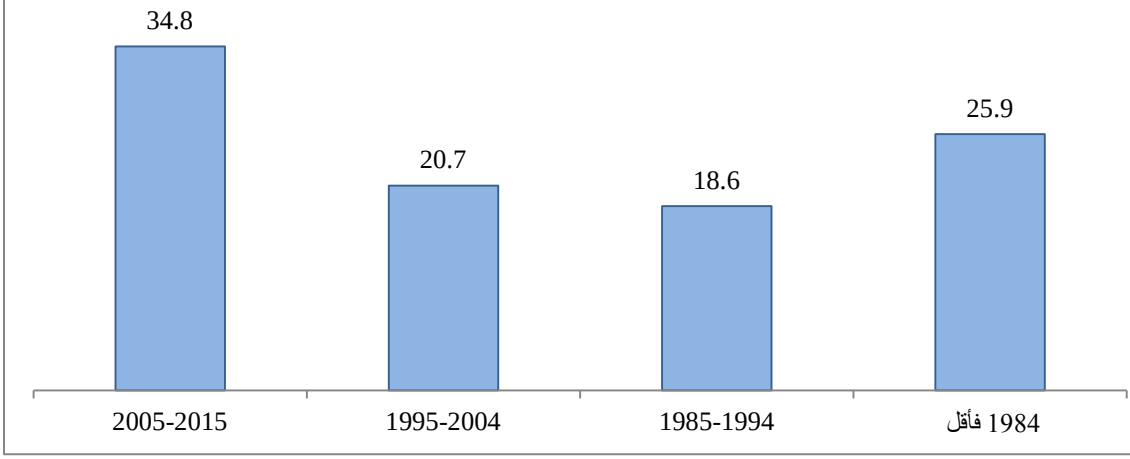

ويتضح من خلال نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2015 أن هناك تطوراً واضحاً في نوعية المخزون السكني في الأردن عام 2015 بالمقارنة عما كان عليه عام 2004، فقد ارتفعت نسبة المباني التي مادة البناء الخارجية لجدرانها من الحجر النظيف من 11.9% عام 2004 إلى 20.1% في عام 2015. كما انخفضت نسبة المباني التي كانت مادة بنائها من لبن اسمنتي إنخفاضاً جوهرياً وبمقدار 20.6 نقطة مئوية. (شكل 9)

شكل (9) التوزيع النسبي للمباني الثابتة حسب مادة البناء الغالبة للجدران الخارجية، 2004 و2015

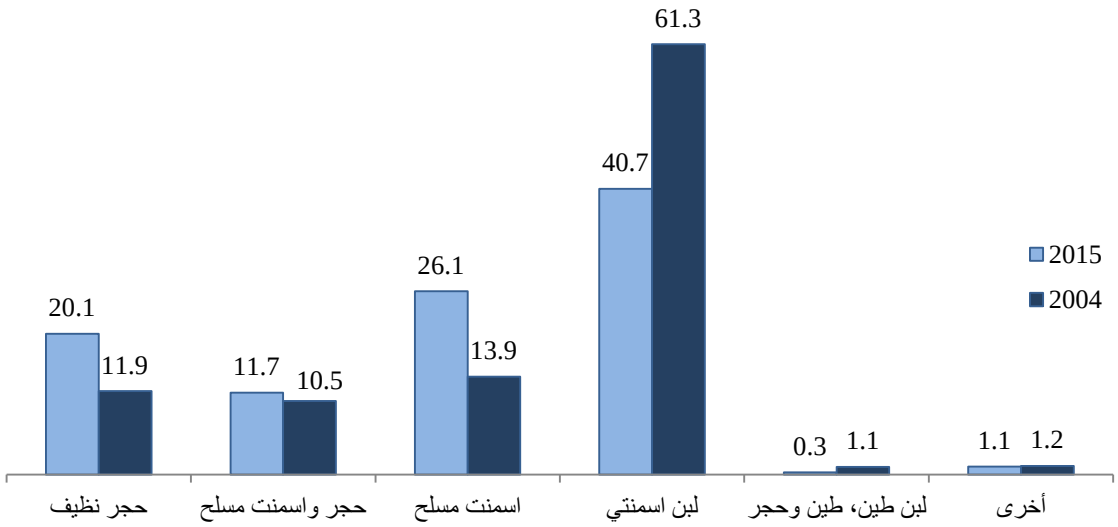

ثالثاً: خصائص المساكن

بلغ عدد الوحدات السكنية في الأردن 1,221,055 وحدة سكنية في عام 2004، في حين بلغ عدد الوحدات السكنية 2,350,490 وحدة سكنية في عام 2015، وهذا يعني أن هناك زيادة مقدارها 1,129,435 وحدة سكنية خلال الفترة ما بين 2004 و2015، وهذا يدل على أن هناك فائض بالواحدات السكنية مقارنتاً بالأسر الموجودة في المملكة خلال فترة ما بين التعدادين بلغ 101,913، وعليه فإن الاستمرار في زيادة عدد الوحدات السكنية بهذا المستوى مقارنتاً بالزيادة في أعداد الأسر يزيد نسبة الفائض لذا لابد من الإنتباه لهذا الفائض من خلال التخطيط للزيادة السنوية المستقبلية من الوحدات السكنية حتى تتوائم مع التوقعات السكانية في الأردن.

وعند النظر للشكل (10) يتبين أن الغالبية العظمى من المساكن في عام 2015 من نوع شقة وبنسة بلغت 83.8% من مجموع الوحدات السكنية نصفها في محافظة العاصمة و18% في محافظة إربد و14.8% في محافظة الزرقاء. تليها الدار بنسبه 12.8% خمسها في محافظة إربد، واحتلت المساكن التي نوعها بيت الشعر أقل نسبه من بين أنواع المساكن حيث بلغت 0.2% نصفها في محافظة المفرق. في المقابل بلغت نسبة المساكن من نوع شقة 72% في عام 2004. وشهدت نسب المساكن من نوع دار إنخفاض جوهري خلال تعداد 2015 بلغت حوالي الضعف.

كما أفرزت الظروف السياسية التي تتعرض لها المنطقة والذي تأثر بها الأردن مؤخراً إلى وجود مساكن بنوع جديد لم يظهر في التعدادات السابقة وهي الكرفان فبلغت نسبة المساكن من هذا النوع 1.6% حيث تركز هذا النوع من المساكن في محافظتي المفرق والزرقاء وبنسب بلغت 76% و22% على التوالي.

وعلاوة على ماسبق، تبين من النتائج أن نسبة المساكن من نوع فيلا لم يتجاوز أل1% كان معضمها في محافظة العاصمة وبنسبة 70%.

شكل (10) التوزيع النسبي للمساكن في الأردن حسب نوع المسكن، 2004 و2015

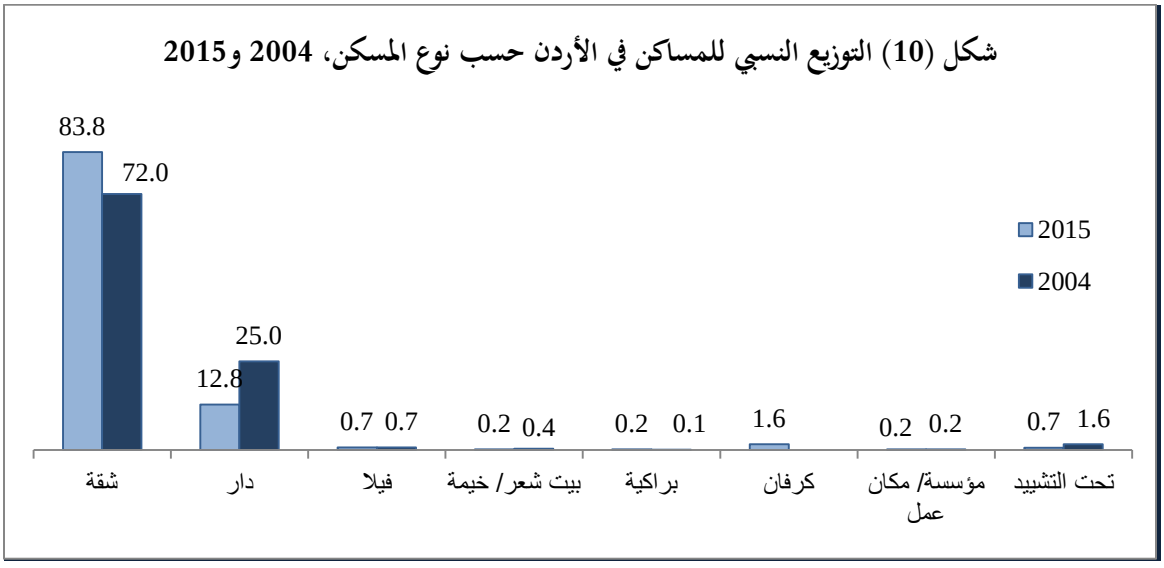

لم تُظهر البيانات أي فروقات معنوية خلال فترة ما بين التعدادين في كافة صفات إشغال المساكن، حيث أن هناك ثلاثة مساكن من بين كل أربعة مأهولة بأسر خاصة أو أكثر في كلا التعدادين - وتعرف الأسرة الخاصة بأنها الأسر التقليدية التي تتكون من فرد أو أكثر ولها رب أسرة ويشتركون في وحدة سكنية ومن الشائع وجود صلة قربى تربط معظم افراد الأسرة، وهناك مسكن واحد من بين كل ستة مساكن صفة إشغالة خالي وهو المسكن الذي لا يقطنه أحد وقت الزيارة، إما لأنه معروض للبيع أو للإيجار (مفروش أو غير مفروش) أو لأن قاطنيه مهاجرون إلى دولة أخرى، أو تم الانتهاء من إنشائه للتو. (الشكل 11)

شكل (11) التوزيع النسبي للمساكن في الأردن حسب صفة الأشغال 2004 و2015

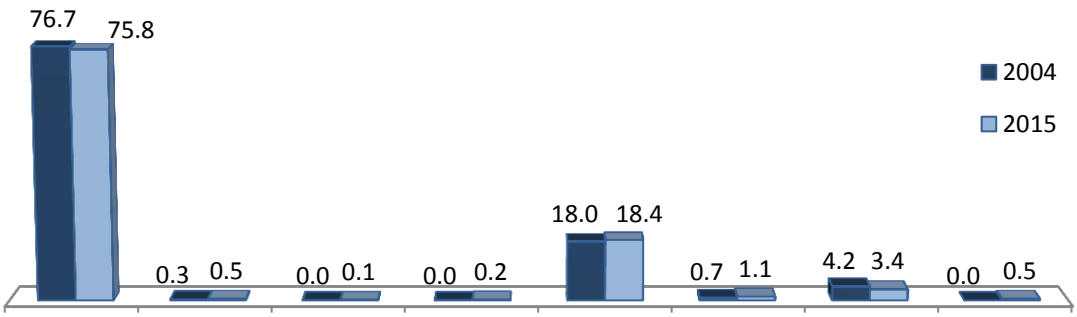

لقد أدت الزيادة الجوهرية في عدد السكان في الأردن خلال فترة مابين التعدادين 2004 و2015 إلى الإرتفاع الواضح في عدد المساكن المأهولة بأسر خاصة أو جماعية[7]، فيظهر الشكل (12) ارتفاع عدد السكان في هذه الأسر من 5,103.6 ألف نسمة في عام 2004 إلى 9,453.1 ألف نسمة في عام 2015 أي بزيادة مقدارها 4,349.5 ألف نسمة، كما تضاعفت أعداد المساكن المأهولة بأسر خاصة أو جماعية خلال التعدادين بمقدار مرة واحدة.

[7] الأسر الجماعية: وهي كل مجموعة من الأفراد يبلغ عددهم 6 أشخاص فأكثر يقيمون في مسكن تقليدي (شقة، دار، براكية ...) ولا تربطهم أي علاقة قربى وكل واحد منهم يعتمد في معيشته على نفسه وإن اشترك مع الآخرين في بعض وجبات الطعام.

شكل (12) عدد السكان والمساكن المأهولة بأسر خاصة أو جماعية في الاردن حسب تعدادي 2004 و2015 (بالألف)

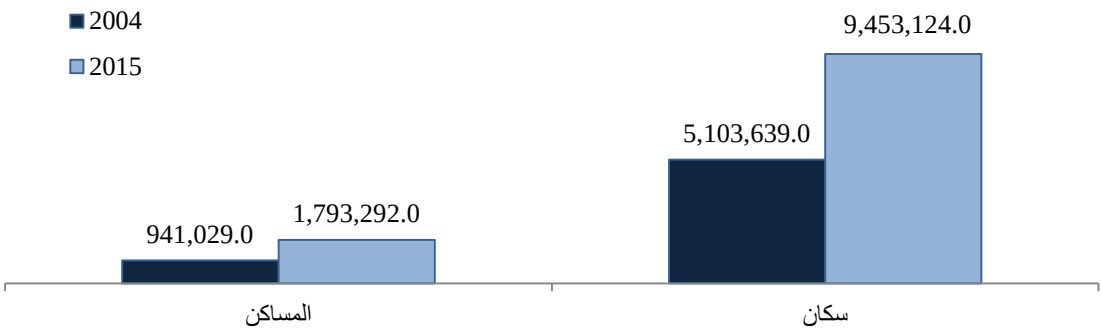

وأظهرت البيانات في الشكل (13) ارتفاعاً واضحاً في نسب المساكن المستأجرة في عام 2015 حيث بلغت النسبة 30.4% مقارنتاً ب 23.7% في عام 2004، كما سجلت البيانات إنخفاضاً بمقدار الضعفين في نسب المساكن التي نوع حيازتها ملك لأحد الاقارب حيث انخفضت النسبة من 7.2% في عام 2004 إلى 2.6% في عام 2015. علماً بأن ثلثي المساكن المأهولة في الأردن كانت خلال التعدادين نوع حيازتها ملك للأسرة أو أحد أفرادها.

شكل (13) التوزيع النسبي للمساكن المأهولة بأسر خاصة أو جماعية في الأردن حسب نوع حيازة المسكن، 2004 و2015

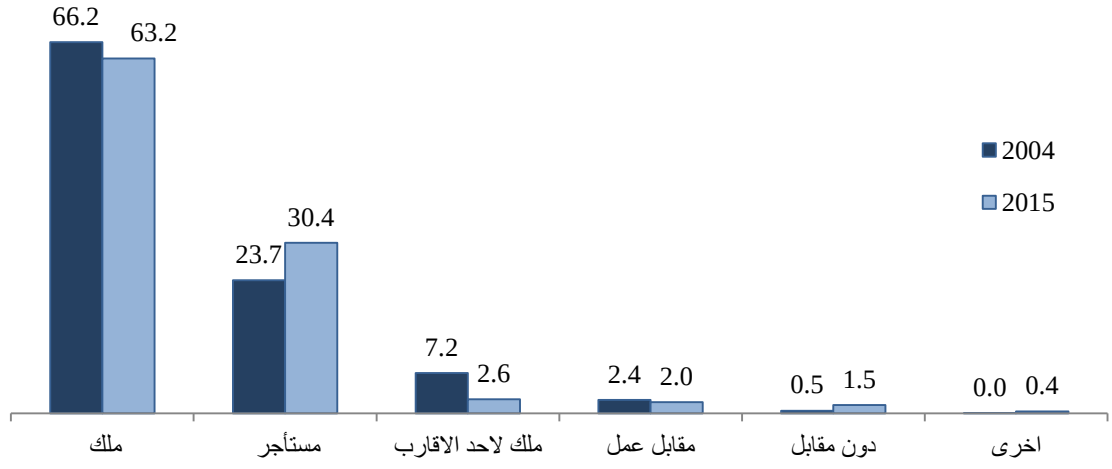

إن للإكتظاظ تأثير مباشر في الحياة الصحية والإجتماعية للإنسان كما يشير الإكتظاظ بشكل عام إلى استجابة الناس النفسية للكثافة. ولذلك تعتبر منظمة الصحة العالمية الإكتظاظ واحدًا من العناصر الرئيسية التي تؤثر في صحة الإنسان، حيث يشجع الإكتظاظ الأشخاص في مساحة صغيرة على التفشي السريع للعدوى، وبخاصة بين الأطفال. على الجانب الآخر، يسبب الإكتظاظ العديد من المشاكل الإجتماعية منها انعدام الخصوصية، وإمكانية التحرش الجنسي بسبب عدم وجود مساحة شخصية.

تؤثر عوامل كثيرة في الإكتظاظ السكاني مثل النمو السكاني والدخل وتكلفة المسكن وموقعه والظروف السياسية السائدة. ويقاس الإكتظاظ السكاني بعدد الأفراد إلى عدد الغرف الإجمالي في المسكن ويلاحظ في الأردن تحسن في معدلات الإكتظاظ السكاني بين عامي 2004 و2015، حيث أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2015 ارتفاع العدد الكلي للغرف في المساكن التقليدية التي تسكنها أسر خاصة خلال فترة التعدادين 2004 و2015 من 3,285,673 غرفة إلى 6,729,816 غرفة على التوالي وبزيادة فاقت الضعف، في حين ارتفع عدد الافراد في الأسر الخاصة من 5,044,465 فرداً في عام 2004 إلى 9,293,053 في عام 2015. وحسب التعريف العالمي للإكتظاظ، فإن المسكن يعتبر مكتظا بالسكان إذا كان متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة يزيد عن فردين.

وأظهرت النتائج في الشكل (14) حدوث إنخفاض طفيف في معدل الإكتظاظ على المستوى الوطني خلال تعدادي 2004 و2015، حيث إنخفض المتوسط من 1.5 فرداً للغرفة الواحدة في عام 2004 إلى 1.4 فرداً في عام 2015 مما يشير إلى عدم وجود ظاهرة الإكتظاظ في الأردن بشكل عام. كما أشارت إلى وجود تفاوت بين المحافظات في معدل الإكتظاظ فكانت محافظتي مأدبا والكرك من أقل المحافظات في معدل الإكتظاظ حيث بلغ المعدل 1.2 فرداً في المقابل كانت محافظتي الزرقاء والمفرق من أعلى المحافظات في معدل الإكتظاظ حيث بلغ لكلاهما 1.6 فرداً.

شكل 14معدل الإكتظاظ حسب المحافظة، 2015

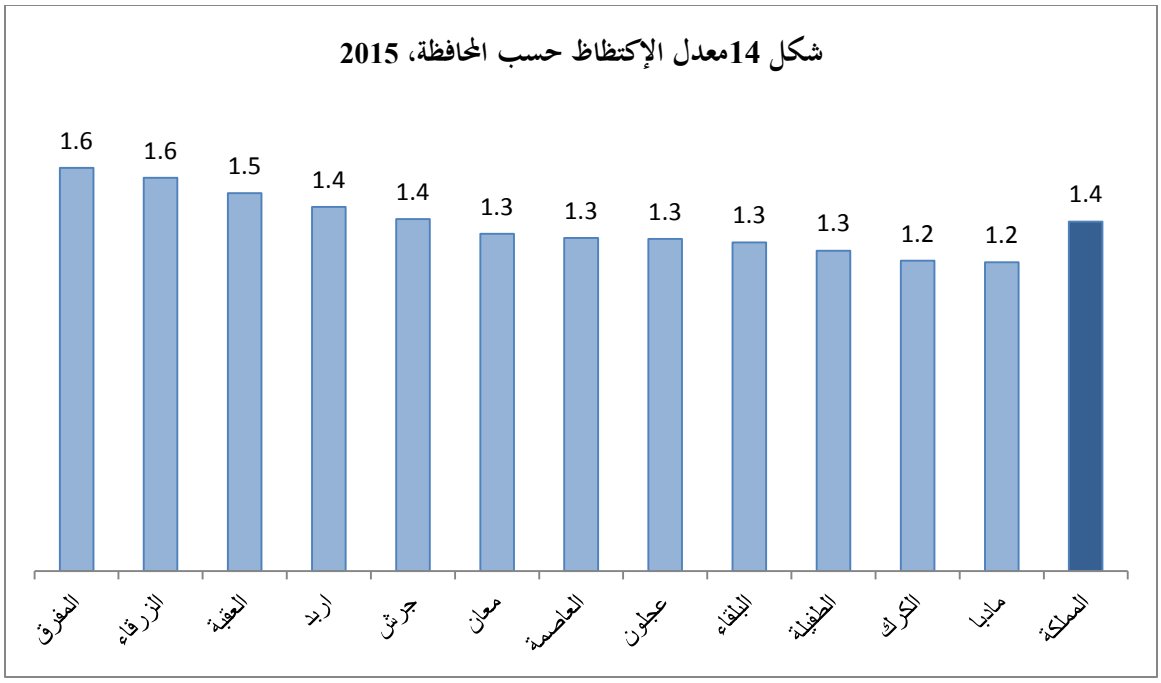

الفصل الرابع: الخدمات المتصلة بالمسكن

إن من أهم المؤشرات التي تعكس مستوى المعيشة للأسر مدى توافر المرافق العامة والخدمات الأساسية في المسكن، والتي تعد من الضروريات التي يجب توافرها في المسكن. وحسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2015 تبين أن النمو السكاني الذي تعرضت له المملكة في الآونه الأخيرة أدى بدوره لزيادة كبيرة في عدد الأسر مما زاد الضغط على الموارد المتاحة.

لذا كان لابد من التركيز على أهم هذه المرافق والخدمات والتي تؤثر على معيشة الأسر والتي تتمحور بمدى توافر مياه الشرب والصرف الصحي والتدفئة.

1.4 مياه الشرب والصرف الصحي

تمثل المياه الصالحة للشرب والمتاحة بسهولة أهمية للصحة العامة، سواء تم إستخدامها في أغراض الشرب أو الإستخدام المنزلي، أو إعداد الطعام أو الأغراض الترفيهية. فتحسين إمدادات المياه والصرف الصحي، وإدارة الموارد المائية بشكل أفضل، يمكن أن يعززا النمو الإقتصادي للبلدان ويسهما إلى حد كبير في تقليص وطأة الفقر.

أولاً: مياه الشرب

تعتبر مياه الشرب من أهم الخدمات الأساسية التي يجب توافرها في المسكن، وإن عملية تزويد التجمعات السكانية بشبكات المياه النقية ضرورة أساسية، وذلك للمحافظة على الصحة العامة. وتتعدد المصادر الرئيسية لمياه الشرب فتعتبر الشبكة العامة والتي تستمد من المياه الجوفية المصدر الرئيس لمياه الشرب، كما أن متوسط الاستهلاك السنوي للمياه في تزايد مستمر، مما يتطلب توفير وتأمين المياه بشكل دائم، والبحث عن مصادر أخرى للمياه ولعل الإرتفاع في إستهلاك المياه الفعلي والمتوقع يرجع إلى عدة أسباب من أهمها، الزيادة السكانية، وإقامة المشروعات العمرانية، وإقامة العديد من المشروعات الصناعية، بالإضافة إلى عملية الري.

وفي الأردن أكدت بيانات مسح السكان والصحة الأسرية 2012 أن الوصول إلى مصدر آمن لمياه الشرب أمر عام في الأردن ويعني أن 99% من سكان الأردن يصلون إلى مصدر مياه شرب آمن.

وبشكل عام، أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2015، إنخفاضاً جوهرياً في نسب المساكن المأهولة والتي تعتمد على الشبكة العامة للمياه كمصدر رئيسي لمياه الشرب حيث بلغت النسبة 56.7% من إجمالي المساكن المأهولة مقارنة ب 82.4% من المساكن المأهولة في عام 2004. ويعود هذا الإنخفاض إلى عدة أسباب من أهمها توفر بدائل أخرى لمصادر المياه لم تكن موجودة أو كانت قليلة الإنتشار سابقاً. (شكل 15)

وأظهرت البيانات ارتفاعاً ملحوظاً في نسب المساكن التي تعتمد على المياه المعدنية كمصدر رئيس لمياه الشرب خلال فترة التعدادين 2004 و2015، حيث كان مسكن واحد من بين كل عشر مساكن في عام 2004 يعتمد على المياه المعدنية كمصدر رئيس لمياه الشرب في حين أصبح مسكنين من بين كل عشر مساكن في الأردن عام 2015 يعتمدون على المياه المعدنية كمصدر رئيسي لمياه الشرب.

كما أظهرت البيانات ثبات في نسب المساكن التي تعتمد على الصهاريج (التنكات) كمصدر رئيسي لمياه الشرب خلال فترة التعدادين 2004 و2015 حيث بلغت النسب 3.7% و3.8% على التوالي. ويعود ذلك إلى عدة اسباب من أهمها وجود بعض المناطق السكنية خارج نطاق تنظيم البلديات، وصعوبة توصيل المياه عن طريق الشبكة العامة للمياه.

وتجدر الإشارة، إلى أنه تم إضافة خيار فلترة داخل المنزل كمصدر رئيسي لمياه الشرب في تعداد 2015، لإنه لوحظ في الآونة الأخيرة إنتشار إستخدام فلترة المياه داخل المنزل وذلك عن طريق ربط الفلتر على مصدر المياه في المسكن وفلترتها ومعالجتها حتى تصبح آمنه، فتبين من النتائج أن هناك مسكن من بين كل سبع مساكن يستخدمون فلتر داخل المسكن كمصدر رئيس لمياه الشرب.

شكل (15) التوزيع النسبي للمساكن المأهولة بأسر خاصة أو جماعية حسب المصدر الرئيس لمياه الشرب حسب تعدادي 2004و2015

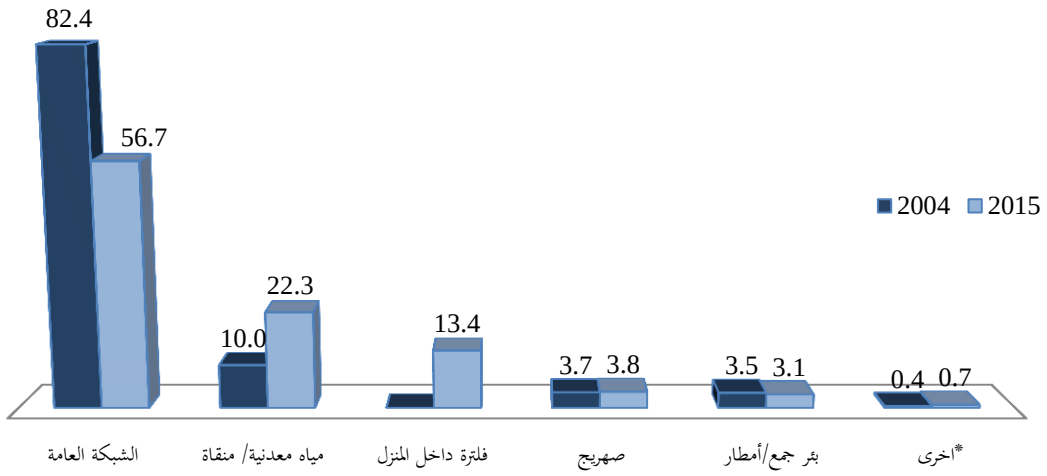

*اخرى : وتشمل بئر ارتوازي ونبع ومصادر أخرى غير التي تم ذكرها

ثانياً: الإتصال بالصرف الصحي

يعتبر الصرف الصحي من أهم العمليات اللازمة لضمان توافر البيئة الصالحة للأفراد والأسرة في كل المجتمعات ويجب أن يتم ذلك بطريقة هندسية مناسبة وفقاً للأسس الفنية العلمية المقررة والمتفقة مع معايير الصحة العامة ومقتضيات الأمن والسلامة. ويعرف الصرف الصحي: على أنه جزء من شبكة توزيع المياه، وهذه الشبكة تُعنى بتصريف المخلفات السائلة من المباني والمساكن والمصانع إلى محطة المعالجة أو أماكن التصريف. وهي من أهم الإستراتيجيات التي تضمن عيش الأفراد داخل وسط صحي آمن.

يزداد الطلب على أنظمة الصرف الصحي نتيجة لتزايد كميات مياه الصرف الصحي والتي تزداد بتزايد أعداد السكان وتزايد الإستعمال المائي. يعتبر توفير شبكة منظمة لخدمات الصرف الصحي في التجمعات السكانية أحد أهم ضرورات الحياة لأن توافر مثل هذه الشبكة يحافظ على نظافة البيئة ونقائها، ويساعد على عدم انتشار الأمراض.

وبشكل عام، أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2015، ازدياد توجة الأسر إلى إستخدام الشبكة العامة للصرف الصحي بدلاً من استخدام الحفرة الإمتصاصية، حيث تبين ارتفاع نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي من 57.4% في عام 2004 إلى 62% في عام 2015 وبنسبة زيادة بلغت 8%، في المقابل انخفضت نسبة المساكن المتصلة بحفرة امتصاصية من 42% في عام 2004 إلى 35.4% في عام 2015 وبنسبة إنخفاض بلغت 16% خلال فترة التعدادين. (شكل 16)

ومن الملفت للإنتباه، ارتفاع نسبة المساكن المأهولة بأسر خاصة أو جماعية التي لا يوجد فيها أي وسيلة لصرف الصحي من 0.6% في عام 2004 إلى 2.6% في عام 2015، وقد يعود ذلك لارتفاع نسب المساكن المتحركة من نوع (الكرفان، خيمة/بيت شعر) ليصل إلى 1.8% من مجموع المساكن في عام 2015 في حين لم تتجاوز نسبة بيوت الشعر 0.4% في عام 2004.

شكل (16) التوزيع النسبي للمساكن المأهولة بأسر خاصة أو جماعية حسب اتصال المسكن بالصرف الصحي في تعدادي 2004 و2015

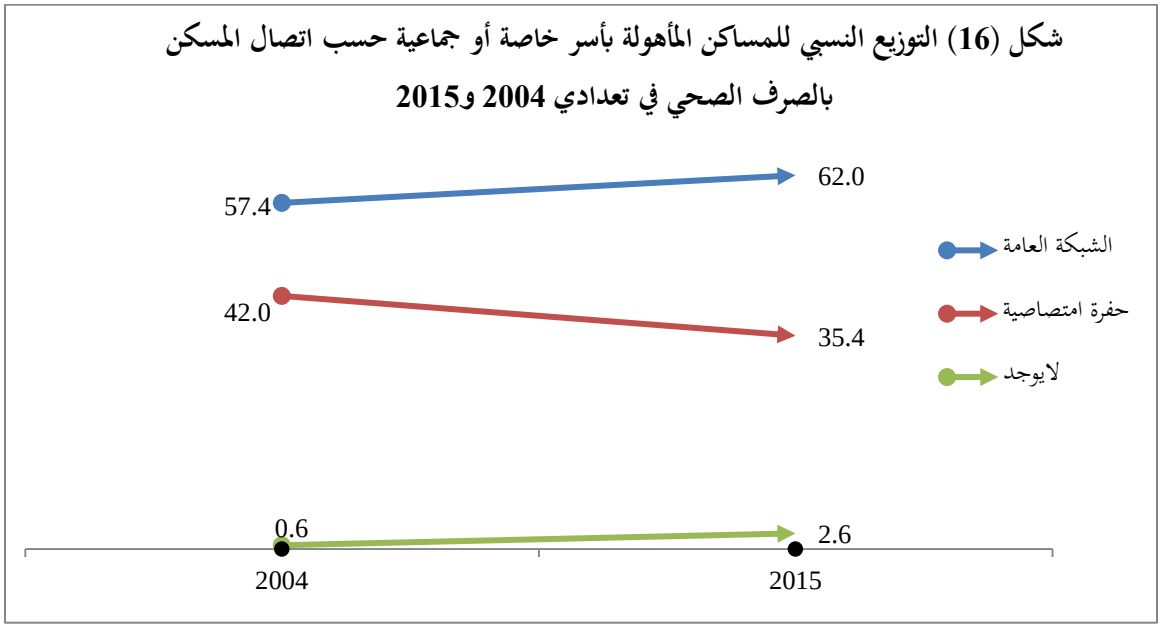

2.4 التدفئة

يعاني الأردن من محدودية الموارد الطبيعية وخاصة موارد الطاقة غير المتجددة ونتيجة للزيادة الكبيرة في النمو السكاني الذي تعرض له الأردن في الآونة الأخيرة زاد الطلب على استهلاك هذه الطاقة. وتعتمد التدفئة

داخل المساكن بشكل رئيسي على أحد مصادر الطاقة غير المتجددة كالغاز والكاز والسولار والكهرباء والفحم والحطب، ويعد توافر أحد مصادر التدفئة من الخدمات الضرورية التي يجب توافرها في المسكن، وخاصة في المناطق ذات المناخ البارد.

ويظهر الشكل (17) أن حوالي نصف المساكن المأهولة في المملكة في عام 2015 تستخدم الغاز كمصدر رئيس للتدفئة، ويعود ذلك إلى سهولة استخدامه من جهة، ولإمكانية شرائه من قبل نسبة كبيرة من السكان من جهة أخرى. كما لوحظ الإنخفاض الملموس في نسب استخدام الكاز كمصدر رئيس للتدفئة وبنسبة إنخفاض بلغت 55% خلال فترة تعدادي 2004 و2015، كما لعبت الظروف الإقتصادية للأسر دوراً مهما في انتشار وانحسار بعض من مصادر التدفئة الرئيسة فانخفضت نسبة المساكن التي تعتمد بشكل رئيس على التدفئة المركزية أكثر من الضعف تقريباً، في حين ارتفعت نسب المساكن التي تعتمد على حطب/فحم في عام 2015 إلى حوالي ثلاثة أضعاف عن عام 2004، كما انتشر وبشكل ملحوظ اعتماد بعض المساكن على مدفأة الكهرباء كمصدر رئيس للتدفئة لتصل النسبة في عام 2015 إلى 7.4% مقارنة بـ0.2 في عام 2004.

ومن الجدير بالذكر، فقد ارتفعت نسبة المساكن التي لا يوجد لديها أي مصدر من مصادر التدفئة من 2.8% عام 2004 إلى 5.9% في عام 2015.

شكل (17) التوزيع النسبي للمساكن المأهولة بأسر خاصة أو جماعية حسب نوع التدفئة في المسكن لتعدادي 2004 و2015

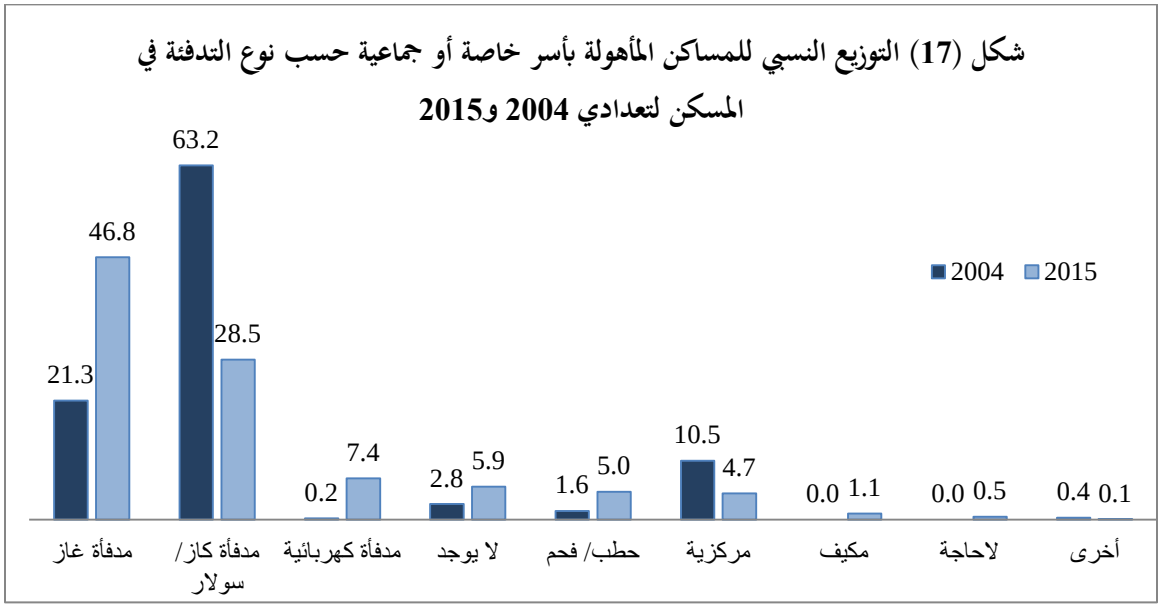

الفصل الخامس: السلع المعمرة وأجهزة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يعتبر المجتمع الأردني من المجتمعات المتطورة والمتقدمة من حيث امتلاك السلع المعمرة والأجهزة الحديثة وأجهزة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي أصبحت عنصراً أساسياً له انعكاسات ايجابية على مستوى معيشة ورفاه الأسر. فتمتلك أغلب الأسر الأجهزة الأساسية كالثلاجة والغسالة والغاز، ولكن هناك تفاوت بين الأسر في امتلاك بعض الأجهزة التي كانت تعد في الماضي من الثانويات كالمكرويف والمكيف والسخان الشمسي والسيارة وجلاية الصحون وأجهزة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

1.5 السلع المعمرة

إن من أهم المؤشرات التي تعكس مستوى المعيشي للأسر مدى توافر وتنوع التجهيزات والسلع المعمرة الموجودة في المسكن، والذي تعرف بأنها السلع التي تقتنيها الأسرة للحصول على إشباع معين؛ ولكنه لا يستهلكها مرة واحدة، وإنما يتم ذلك على مدى فترة زمنية. وتعتبر السلع المعمرة في لغة الإقتصاد بأنها السلع ذات التكوين الرأسمالي والتي تشتري لمرة واحدة على الأغلب كالسيارة الخاصة، فرن/طباخ، ميكرويف، مكيف، جلاية صحون، لمبات توفير الطاقة وسخان شمسي. وعند اجراء مقارنة بيانات التعدادات السابقة تبين أن هناك سلع معمرة أساسية لا يمكن الإستغناء عنها كالثلاجة والغسالة لذا تم استثناء هذه السلع من تعداد 2015 واستبدالها بسلع كثر الطلب على بياناتها.

أظهرت البيانات في الشكل (18) أن الغالبية العظمى من الأسر الخاصة يتوافر لديها (فرن /طباخ/غاز)، وذلك لأهمية توفره في المسكن حيث يصعب الإستغناء عنه. كما أظهرت النتائج أن محافظة المفرق سجلت أقل مستوى في نسب توفر فرن /طباخ/الغاز والتي لم تتجاوز 80%، ويعود ذلك لطبيعة البيئة السائدة في محافظة المفرق حيث تعتمد بعض الأسر على إستخدام الحطب كبديل للغاز.

وقد كثر في الآونة الأخيرة إستخدام الميكروويف لتسخين الطعام، وأصبح هذا الجهاز من الأجهزة المهمة في المسكن، وذلك لإختصارة للوقت والجهد، يظهر الشكل (18) الإرتفاع الجوهري في توافر هذا الجهاز حيث كانت هناك أسرة واحدة من بين كل عشرة أسر في عام 2004 يتوفر لديها هذا الجهاز مقارنة بأربعة أسر من بين كل عشرة أسر في عام 2015، وسجلت محافظة العاصمة أعلى نسبة للأسر التي يتوافر لديها

ميكروويف وبنسبة بلغت 46.6%، تليها محافظة العقبة بنسبه 40.3%، في حين سجلت محافظة المفرق أقل نسبة وبلغت 14%.

ومن ناحية أخرى، فقد تبين من الشكل (18) ارتفاع نسبة الأسر التي تتوافر لديها سيارة بغض النظر عن نوعها خلال فترة التعدادين 2004 و2015 من 31.2% إلى 40.1% على التوالي، ويعود هذا الإرتفاع نتيجة للزيادة في معدل النمو السكاني بين التعدادين والبالغة 5.3% سنوياً والذي إنعكس على إتساع رقعة التجمعات السكانية. ولم تظهر البيانات في الجدول (6) تباينات ملحوظة بين المحافظات في نسب الأسر التي تتوافر لديها سيارة في عام 2015، حيث تراوحت النسب ما بين 46.7% في محافظة العقبة و26.8% في محافظة المفرق.

كما أظهرت النتائج أن أسرة واحدة من بين كل خمس أسر في الأردن يتوافر لديها مكيف ويعود ذلك إلى التغير المناخي والذي أثر وبشكل واضح على الأردن حيث أصبحت درجات الحرارة أعلى من مستوياتها الطبيعية والذي أدى إلى توجة بعض الأسر لإقتناء هذا الجهاز. وتجدر الاشارة إلى أن الأسر المقيمة في محافظة العقبة تميل لإمتلاك مكيف بشكل أكبر من الأسر المقيمة في المحافظات الأخرى حيث بلغت نسب الأسر التي يتوافر لديها مكيف 69.4 % من إجمالي الأسر، أي أن أسرتين من بين كل ثلاث أسر في محافظة العقبة يتوافر لديها مكيف، في حين أن الأسر المقيمة في محافظة عجلون هي الأقل ميلا لإمتلاك مكيف حيث لم تتجاوز نسبة الأسر التي يتوافر لديها مكيف 5.2 % ويعود ذلك لإعتدال المناخ وعدم الحاجة لإستخدامة في هذه المحافظة.(الجدول 6)

تعتبر جلاية الصحون أحد مؤشرات الرفاه الاجتماعي للأسرة، فأشارت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2015، أن من بين كل ألف أسرة في الأردن هنالك 28 أسرة يتوافر لديها جلاية صحون، ورغم أن هذه النسبة قليلة إلى أن توجه الأسر لإمتلاك مثل هذه السلع والتي تسهل الاعمال المنزلية وتوفر الوقت والجهد بتزايد فحسب نتائج مسوح نفقات ودخل الأسرة ارتفعت النسبة من 1.4% في عام 2002 لتصل إلى 2.1% في عام 2013 وهذا يعني أن من بين كل ألف أسرة في عام 2002 هنالك 14 أسرة توفر لديها

جلاية صحون وارتفع عدد الأسر إلى 21 أسرة في عام 2013. وكانت أسر محافظة العاصمة من أكثر الأسر في المملكة امتلاكاً لجلاية الصحون حيث يظهر الجدول (6) أن من بين كل ألف أسرة تقيم في محافظة العاصمة هنالك 45 أسرة يتوافر لديها جلاية صحون، وبنسبة بلغت 4.5 %.

ومن الملفت للإنتباه، إنخفاض نسبة الأسر التي يتوافر لديها سخان شمسي خلال فترة تعدادي 2004 و2015 من 13.7% إلى 11.2% على التوالي (شكل 18)، ويعود هذا الإنخفاض إلى الزيادة الكبيرة في أعداد الأسر خلال فترة التعدادين حيث بلغت نسبة الزيادة في اعداد الأسر حوالي 98%، وعليه يعد هذا الإنخفاض غير حقيقي لان الأسر أصبح لديها وعي كافي بأهمية استخدام السخان الشمسي كمصدر لتسخين المياه وتخفيض إستهلاك الكهرباء فعند النظر بشكل معمق للبيانات يظهر ارتفاع جوهري في عام 2015 في عدد الأسر التي يتوفر لديها سخان شمسي عن عام 2004 حيث ارتفع عدد الأسر من 128,683 أسرة في عام 2004 إلى 217,205 في عام 2015 أي بنسبة زيادة بلغت 68.8%. ويظهر الجدول (6) أن أكثر الأسر التي يتوافر لديها سخان شمسي تقيم في محافظة العاصمة وبنسبة بلغت 15.5% تليها الأسر التي تقيم في محافظة معان بنسبة 14.7% في حين سجلت محافظة المفرق أقل نسبة للأسر التي يتوافر لديها سخان شمسي بنسبة بلغت 3.7%.

وتماشياً مع التطور والتقدم الذي يشهده العالم بالبحث عن حلول ذكية في إضاءة المنازل من خلال توفير الإضاءة بوسيلة صديقة للبيئة، فيظهر الجدول (6) أن 68.9% من الأسر في الأردن يتوفر لديها لمبات توفير الطاقة.كما اظهرت البيانات وجود فروقات حسب التوزيع الجغرافي فحوالي ثلثي الأسر التي تقيم في محافظة العاصمة والكرك والبلقاء ومأدبا يتوفر لديها لمبات توفير طاقة، في المقابل فإن نصف الأسر المقيمة في محافظة العقبة والمفرق يتوافر لديهم هذه اللمبات.

الشكل (18):النسبة المئوية للأسر الخاصة في الأردن التي يتوافر لديها بعض السلع المعمرة، حسب تعدادي 2004 و2015

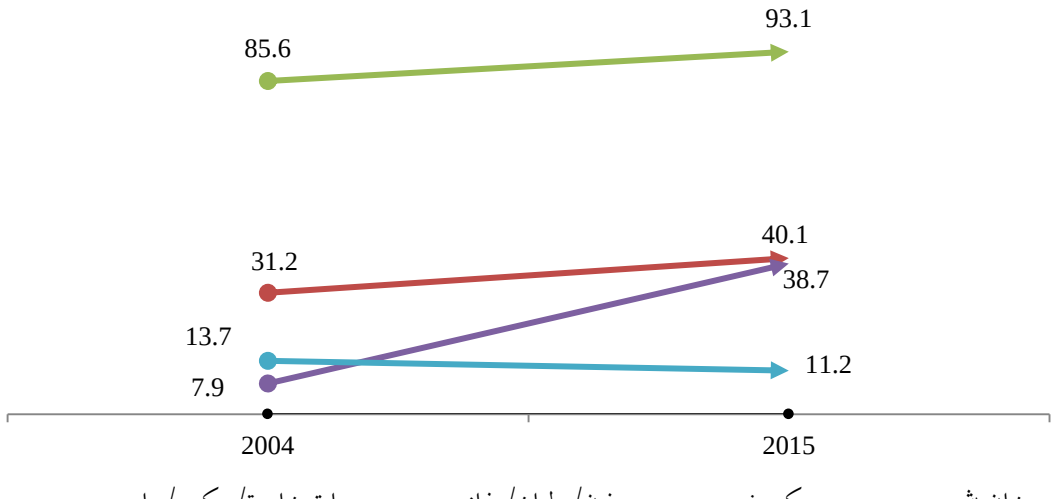

جدول (6) النسبة المئوية للأسر الخاصة في الأردن التي يتوافر لديها بعض السلع المعمرة حسب المحافظة، 2015

المحافظة	فرن/ طباخ/ غاز	ميكرويف	سيارة خاصة/ بكب/ باص	مكيف	جلاية صحون	سخان شمسي	لمبات توفير الطاقة
العاصمة	95.2	46.6	46.5	25.3	4.5	15.5	75.0
البلقاء	93.5	35.3	41.7	19.0	1.7	11.1	70.1
الزرقاء	92.9	33.4	31.1	18.3	1.0	6.6	59.1
مأدبا	94.3	30.6	42.4	8.7	1.4	7.8	72.2
إربد	92.5	38.4	34.7	16.4	1.5	8.4	67.9
المفرق	79.8	14.0	26.8	7.2	1.2	3.7	54.4
جرش	91.4	25.6	35.0	8.9	0.8	5.9	68.4
عجلون	91.7	34.5	38.9	5.2	1.0	7.4	69.3
الكرك	93.3	30.8	43.4	11.8	1.9	10.3	72.1
الطفيلة	93.2	31.0	45.4	6.1	1.6	12.5	68.4
معان	92.6	22.9	41.3	7.4	1.9	14.7	57.8
العقبة	93.5	40.3	46.7	69.4	3.0	9.0	54.2
المملكة	**93.1**	**38.7**	**40.1**	**20.2**	**2.8**	**11.2**	**68.9**

2.5 أجهزة الإتصال وتكنولوجيا المعلومات

لم يكن الأردن في معزل عن التطور الذي يشهده العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات فشهد قطاع تكنولوجيا المعلومات في الأردن تطوراً كبيرًا بسبب الإهتمام والدعم الكبير الذي يوليه جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم لهذا القطاع والذي أحدث تغييراً كبيراً في الإقتصاد الأردني. فشكل قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ثالث أكبر مساهم للناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت 14% وقد وصل عدد شركات القطاع إلى ما يزيد عن 400 شركة توظف حالياً حوالي 16000، وتساهم إجمالياً بتشغيل 84000 عامل بشكل مباشر وغير مباشر مما يجعله القطاع الأسرع نمواً محلياً [8].

أظهرت البيانات في الشكل (19) الإنخفاض الحاد في نسب الأسر التي يتوافر لديها هاتف أرضي خلال فترة تعدادي 2004 و2015 حيث إنخفضت النسبة من 44.3% إلى 9.1% على التوالي، وقد يعود هذا الإنخفاض إلى الإنتشار الواسع الذي شهده استخدام الهواتف النقالة وخاصة الذكية منها فتبين من النتائج أن الكثير من الأسر يفضلون إستخدام الهواتف النقالة العادية أو الذكية على إستخدام الهاتف الأرضي وذلك لسهولة إستعمالها وتوافرها والذي انعكس ايجاباً على ارتفاع نسب توافر هذين الجهازين لدى الأسر. وأظهرت النتائج في الجدول (7) أن نسبة توفر الهاتف النقال الذكي لعام 2015 بلغت 62.9% كما بلغت نسب توافر الهاتف النقال العادي 45.9% أي 108.8% من الأسر في الأردن في عام 2015 يتوافر لديها هاتف نقال عادي أو ذكي.

تتزايد أهمية تكنولوجيا المعلومات مع انتشار الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) التي مكنت الفرد من الوصول إلى عدد لا يحصى من الخدمات بدءاً من الحصول على مختلف أنواع المعلومات إلى تسهيلات التسوق ووسائل الترفيه والتسلية، ناهيك عن السهولة التي تتيحها الشبكة العنكبوتية للإتصال بالأفراد داخل البلاد وخارجها. وأظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2015، أن هناك أسرة من بين كل خمس أسر في الأردن يتوافر لديها اشتراكاً للإنترنت. أما على مستوى المحافظات، فقد سجلت محافظة العاصمه أعلى نسبة للأسر

[8] قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات/ هيئة الاستثمار الاردنية

التي يتوافر لديها اشتراك انترنت حيث بلغت النسبه 30.2%، في حين سجلت محافظة معان أدنى نسبة للأسر التي يتوافر لديها اشتراك إنترنت حيث بلغت 7.6%.

ونظراً لمواكبة التطور التكنولوجي التقني الذي يشهده العالم. لذا فقد تم جمع بيانات في التعداد العام للسكان والمساكن عام 2015 عن مدى توافر الكمبيوتر اللوحي (Tablet) والذي يعد تطوراً لإجهزة الحواسيب المحمولة لتمثل الحالة الوسطية بين الكمبيوترات المحمولة والهواتف الخلوية الذكية فتأتي كحل وسط بينها إذ يزيد حجم شاشة الجهاز على شاشة الهاتف الذكي مما يسهل إستخدامة ونقله وتوفيره للخدمات والألعاب التي يفضلها الجميع وخاصة الأطفال. فأظهرت النتائج في الجدول (7) أن من بين كل ثمانية أسر كان هناك أسرة واحدة يتوافر لديها كمبيوتر لوحي وبنسبة بلغت 12.8% من مجموع الأسر في الأردن، وكانت الأسر المقيمة في محافظة العاصمة الأكثر في اقتناء هذا الجهاز حيث أن من بين كل خمسة أسر تقيم في محافظة العاصمة هنالك أسرة يتوافر لديها كمبيوتر لوحي وبنسبه بلغت 17.3%، في حين كانت محافظة المفرق من أقل المحافظات التي يتوافر لديها كمبيوتر لوحي حيث أن أسرة من بين كل ثلاثة وعشرون أسرة يتوافر لديها هذا الجهاز حيث لم تتعد النسبة 5%.

وبالنظر لنسب توافر كمبيوتر شخصي أو محمول (لاب توب) يبين الشكل (19) الإرتفاع الطفيف في نسبة الأسر التي يتوافر لديها كمبيوتر شخصي أو محمول خلال فترة تعدادي 2004 و2015 حيث ارتفعت النسبة من 21.4% إلى 25.2% على التوالي. ويعود هذا الإرتفاع الطفيف إلى وجود بدائل أخرى كالهاتف النقال الذكي والكمبيوتر اللوحي المنتشرة بشكل كبير بين الأسر. وتتقارب نسب الأسر التي يتوافر لديها كمبيوتر شخصي /محمول في كافة المحافظات المملكة حيث تراوحت النسب ما بين 16.6% و27.3%، باستثناء محافظتي العاصمة والمفرق حيث يتبين من الجدول أن 32.5% من الأسر التي تقيم في محافظة العاصمة يتوفر لديها كمبيوتر شخصي/ محمول، في حين لم تتجاوز نسب الأسر التي يتوافر لديها كمبيوتر شخصي/ محمول أل 10% في محافظة المفرق (جدول 7).

الشكل (19) النسبة المئوية للأسر الخاصة في الأردن التي يتوافر لديها بعض أجهزة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حسب تعدادي 2004 و2015

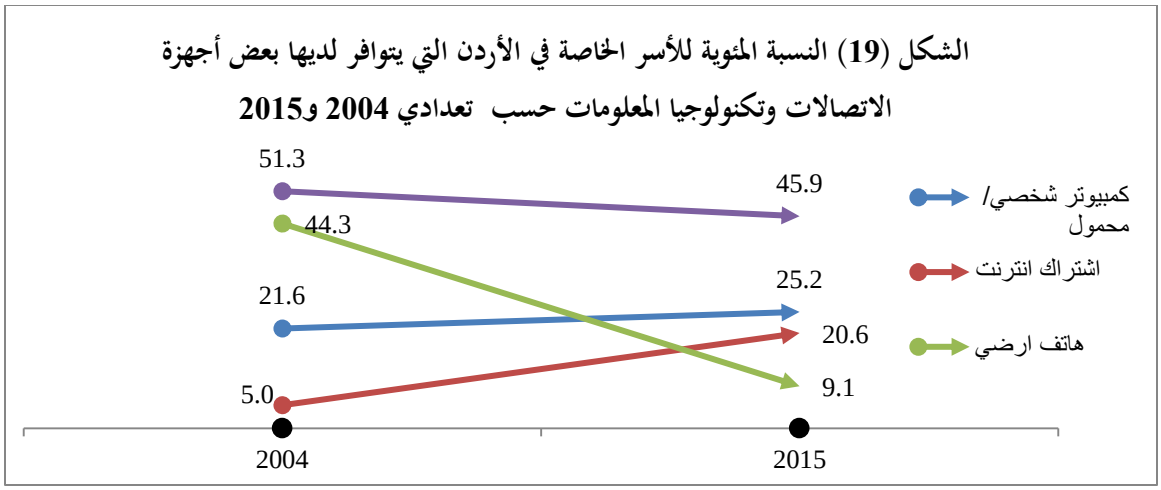

جدول (7) النسبة المئوية للأسرالخاصة في الأردن التي يتوافر لديها بعض أجهزة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات حسب المحافظة، 2015

المحافظة	هاتف أرضي	هاتف نقال عادي	هاتف نقال ذكي	كمبيوتر شخصي/ محمول	كمبيوتر لوحي	اشتراك انترنت
العاصمة	14.6	38.9	71.6	32.5	17.3	30.2
البلقاء	6.8	49.6	57.6	21.6	9.9	13.4
الزرقاء	5.0	47.9	59.4	19.9	9.4	15.0
مأدبا	4.7	46.4	59.5	18.8	8.8	10.2
إربد	5.5	50.9	60.2	21.6	10.3	14.4
المفرق	1.7	55.2	39.5	9.4	4.3	8.5
جرش	2.0	55.5	49.8	16.6	7.8	11.4
عجلون	5.2	56.0	55.7	20.3	9.9	8.3
الكرك	5.5	55.4	51.7	20.5	9.6	11.8
الطفيلة	3.3	58.2	55.3	22.9	10.5	10.1
معان	3.0	62.5	42.9	17.3	7.6	7.6
العقبة	6.2	47.4	64.5	27.3	14.2	19.0
المملكة	**9.1**	**45.9**	**62.9**	**25.2**	**12.8**	**20.6**